

المواكبة المستمرة

نشرة شهرية تجمع ملخصات نصوص أجنبية هامة

العدد الثامن: تشرين الأول 2021

إعداد:

مديرية الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

- 3 ❖ استطلاع رأي أميركي حول الحرب والتدخلات الخارجية
- 7 ❖ الانسحاب الأميركي من أفغانستان: المخاطر على الشرق الأوسط.. لبنان المرشح الأبرز
- 11 ❖ آراء مفكرين حول مستقبل القوة الأميركية
- 25 ❖ تقييم أميركي للحدث الأفغاني
- 29 ❖ تهديدات تركية بحملة عسكرية في شمال سوريا
- 33 ❖ عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي
- 47 ❖ توجهات المجتمع المدني في لبنان ونقاط قوته وضعفه
- 55 ❖ آراء مفكرين أميركيين حول مستقبل القوة الأميركية

استطلاع رأي أميركي حول الحرب والتدخلات الخارجية

الموضوع

استطلاع رأي أجرته "مؤسسة المجموعة الأوراسية" تحت عنوان " نقطة التحول في السياسة الخارجية الأميركية: وجهات النظر بعد أفغانستان" في شهر أيلول 2021 حول آراء الأميركيين بخصوص التدخل العسكري الأميركي في دول العالم وأولويات السياسة الخارجية الأميركية بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان¹.

ملخص تنفيذي

في الثلاثين من آب 2021 انسحب آخر جندي أميركي من أفغانستان منهياً بذلك أطول حرب في التاريخ الأميركي. لم يحظ الانسحاب بموافقة الأوساط المهنية في عالم السياسة الخارجية التي أعربت عن استيائها وقلقها حيال مستقبل الدور العالمي لأميركا. النقاش العام الذي أثاره الانسحاب مهم وربما طال انتظاره. وعليه تأتي نتائج استطلاعنا السنوي الرابع لآراء الأميركيين بشأن السياسة الخارجية في لحظة مؤاتية. نورد هنا بعض الملاحظات الرئيسية التي نأمل حتماً أن تفيد هذا النقاش:

يرغب الأميركيون بأن تنخرط بلادهم دبلوماسياً في العالم

- نحو 58% من الأميركيين يرغبون بزيادة التدخل الدبلوماسي في العالم مقابل 21% لا يؤيدون ذلك.
- ينسجم العديد من الأميركيين مع نموذج "السفراء العالميين"، إذ يدعمون الدبلوماسية النشطة لكنهم يعارضون زيادة التواجد العسكري لأميركا في جميع أنحاء العالم.
- عندما طلبنا تصنيف أشكال المساعدة الدولية التي يعتقدون أنّ على الولايات المتحدة الأميركية أن توليها أهمية، كانت غير العسكرية منها هي الأكثر شيوعاً: 1. المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث و2. المساعدة في مكافحة فيروس كورونا كالتبرّع باللقاحات.
- 63% من الأميركيين يؤيدون إحياء المفاوضات النووية مع إيران والعمل على التوصل إلى اتفاق يحول دون تطوير الأسلحة النووية.

لكنهم يريدون أيضاً تقليص الحضور والعمل العسكري لأميركا:

¹ Mark Hannah, Caroline Gray, Lucas Robinson, "Inflection Point: Americans' Foreign Policy Views After Afghanistan", Eurasia Group Foundation, September 2021.

<https://egfound.org/wp-content/uploads/2021/09/2021-09-Inflection-Point.pdf>

- تعتقد الأغلبية (62%) أنّ أهم دروس الحرب في أفغانستان يحتم على أميركا عدم التدخّل في شؤون بناء الدول، أو إرسال قوّاتها نحو الخطر إلا في حال تعرّضت مصالحها الوطنية للتهديد.
- ترغب الأغلبية في تقليص عديد القوّات الأميركية في الخارج وتقليل الالتزامات الأمنية اتجاه دول في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.
- تراجع تأييد التدخّل العسكري بقيادة أميركا لوقف انتهاكات حقوق الإنسان بنسبة 14% بين عامي 2020 و2021 (وزاد تأييد تولّي الولايات المتحدة زمام القيادة بنسبة 14%).
- في السنوات الأخيرة، تنازل الكونغرس إلى حد كبير عن حقّه في المصادقة على شنّ الحرب لصالح السلطة التنفيذية. 76% يعتقدون أنّه ينبغي على الرئيس الحصول على موافقة الكونغرس قبل البدء بعمل عسكري.
- 70% يعتقدون أنّه "على الولايات المتحدة الأميركية التفاوض بشكل مباشر مع خصومها لمحاولة تجنّب المواجهة العسكرية حتى وإن كان خصومها ممن ينتهكون حقوق الإنسان أو ديكتاتوريين أو موطناً للمنظّمات الإرهابية".
- على العموم يقيم الأميركيون بإيجابية ضربات الطائرات من دون طيار: يعتقد حوالي 70% منهم أنّ هذه الهجمات أقلّ كلفة من إرسال قوات أميركية إلى القتال، أو أنّها وسيلة فعّالة لحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن في المناطق النائية من العالم.

ويرجع ذلك جزئياً إلى رغبتهم في إعادة توجيه الموارد نحو الأولويات المحليّة

- نسبة الأميركيين الذين يريدون خفض الميزانية الدفاعية هي ضعف نسبة الذين يرغبون بزيادتها. وعزا معظمهم سبب خفض الميزانية الدفاعية إلى الرغبة في إعادة توجيه الموارد محلياً.
- يمتلك نصف الأميركيين رؤية "جيفرسونية": إنهم أشدّ حرصاً على حماية الديمقراطية في الداخل من نشرها في الخارج. رؤية زادت نسبتها 35% منذ عام 2018.

رغم ذلك لا يوجد إجماع كافٍ حول كيفية التعامل مع باقي القوى العظمى

- انخفض عدد المجيبين ممن يعتقدون أنّ على أميركا أخذ زمام المبادرة العسكرية لتفادي أيّ غزو روسي لحلف الناتو بنسبة 6% بين عامي 2020 و2021، وانقسم الأميركيون إلى فريقين حول هذه المسألة.
- للسنة الثانية على التوالي، انقسم الأميركيون بالتساوي حول ما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة أن تخفّض أو تعزّز قواتها في آسيا.
- في حين يعتقد عدد قليل أنّ على الولايات المتحدة أن تدافع عسكرياً عن تايوان، يظهر الأميركيون تردّدهم حيال هذه المسألة: 40% غير متأكدين مما يجب أن تفعله الولايات المتحدة في حالة الغزو الصيني.

الأميركيون الأصغر سناً (تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة) سئموا الحرب بشكل خاص

- يعتقد 18% منهم أنّ على الرئيس الحصول على موافقة الكونغرس قبل إعطاء الأمر بأيّ عمل عسكري في الخارج إلا في حال تعرّض أميركا لهجوم.
- يعتقد ثلثا الشباب تقريباً أنّ على أميركا التعامل مع صعود الصين بتقليص تواجدها العسكري في آسيا، وذلك بزيادة بلغت 7% عن السنة الفائتة.
- من بين جميع الفئات العمرية التي شملها الاستطلاع، يعتقد غالبية الشباب الأميركي أنّ الولايات المتحدة الأمريكية "ليست أمة استثنائية" (60%)، بينما قلّة يعتقدون أنّها "استثنائية نظراً لما قدّمته للعالم" (12%).
- ما يقارب 60% منهم ينتقدون استخدام الطائرات من دون طيار (طائرات الدرون)، وذلك أكثر بمرتين من الفئات العمرية الأكبر سناً.
- خمسة أضعاف الشباب يريدون تخفيض المستويات الحالية للإنفاق الدفاعي مقارنة مع زيادتها.

الخلاصة

مع بدء إدارة بايدن بصرف انتباهها عن الشرق الأوسط وتحويله نحو الصين، يرى العديد من المفكرين في مجال السياسة الخارجية بداية حقبة جديدة، يتمّ تحديدها بشكل أكبر من خلال التنافس بين القوى العظمى بدلاً من الشبكات الإرهابية الدولية. فجأة، يبدو أنّ اهتمام واشنطن الرئيسي قد تحوّل من الدول الفاشلة التي تمقت النظام السياسي لأميركا وقيمه إلى الدول الناجحة التي تمقت أيضاً النظام السياسي لأميركا وقيمه.

في الواقع، وضع الرئيس بايدن التنافس بين الولايات المتحدة والصين في إطار "المنافسة مع الحكام المستبدّين" حول "ما إذا كانت الديمقراطيات قادرة على المنافسة. . . في القرن الواحد والعشرين سريع التغيّر". يستشهد بعض العلماء بهذا كدليل على عقيدة بايدن الناشئة التي تركّز على صراع أيديولوجي كبير بين الديمقراطية والديكتاتورية. ويشير هؤلاء المحللون إلى قمتين قادمتين للديمقراطية ينظّمهما البيت الأبيض باعتبارهما علامة أخرى على انشغال الرئيس بالنماذج السياسية المنافسة.

ومع ذلك، من الممكن أن تكون مقارنة الرئيس بايدن أقرب إلى كونها استجابة للانحدار النسبي للديمقراطيات من كونها استجابة لصعود القوى غير الديمقراطية. يشير إعلان البيت الأبيض عن مؤتمرات القمة إلى أنّ تركيزها سيكون على مستوى الداخل عن طريق دعم الديمقراطية نفسها بدلاً من مواجهة الأنظمة الديكتاتورية – وستتكلّم مؤتمرات القمة "بكلّ صراحة عن التحدّيات التي تواجه الديمقراطية وذلك لتقوية أسس التجديد الديمقراطي بشكل جماعي". وعليه فإنّ تأطير الرئيس للمنافسة مع الأنظمة الاستبدادية يبدو كأنه صيغ جزئياً من أجل أن تلتزم أميركا مجدداً بثقافتها الديمقراطية. في مقابلة مع توم فريدمان حول الصين قال بايدن: "سنقاتل بضراوة بالاستثمار في أميركا أولاً ولن نستأنف الاتفاقيات التجارية الجديدة حتى نقوم باستثمارات كبيرة هنا في بلدنا وعمّالنا".

يبدو الإعلان الأخير عن حلف عسكري جديد بين أميركا وبريطانيا وأستراليا - والذي سيشمل الجهود المتضافرة لتطوير التكنولوجيا العسكرية وإعطاء غوّاصات نووية لحليف أميركا في الجوار الصيني - أكثر اهتمامًا بالتقدّم التكنولوجي للصين وقوّتها البحرية منها بطبيعة نظامها. وإن كان اهتمام بايدن يركّز حقيقة على محاربة الديكتاتوريات، فهل ستتغير العلاقات مع المملكة العربية السعودية ومصر؟

في رغبته المعلنة في القيادة "بقوة مثالنا" وليس "بمثال قوتنا"، قد يكون الرئيس بايدن قد صنّف نفسه كجيفرسوني أو سفير عالمي في منطقتنا تواقًا إلى الدبلوماسية أكثر منه إلى الهيمنة العسكرية، ومساعدة حلفاء أميركا على ضمان أمنهم بشكل أفضل. هذا من شأنه أن يضعه بشكل مباشر مع غالبية الذين استطلعت آراؤهم. ومع ذلك، ففي أقل من عام واحد على ولاية بايدن من المرجح أن أيّ عقيدة حقيقية أو مقاربة منهجية للسياسات الدولية لا تزال في طور التقدّم.

ستواصل الإدارة الأميركية تطوير أولويات أمنها القومي كما تتعهد بمواصلة "سياسة خارجية للطبقة المتوسطة". هذا الالتزام كفيل بتأكيد أنّ نشاط السياسة الخارجية الحالية للولايات المتحدة الأميركية غير مرتبط بمصالح الأميركيين العاديين. بينما يواصل الرئيس وطاقمه ابتكار وسيلة لترجمة هذا الشعار إلى استراتيجية، نأمل أن يستفيدوا من رأي الشعب الأميركي بشأن مصالحهم وأدائهم السياسة من خلال استطلاعات الرأي كاستطلاعنا هذا.

**الانسحاب الأميركي من
أفغانستان: المخاطر على
الشرق الأوسط.. لبنان المرشح
الأبرز**

الموضوع

تقرير صادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية EIU تحت عنوان "انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان: التأثير على المخاطر الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، أيلول 2021.

نصّ التقرير

لا يوجد احتمال لانسحاب سريع للقوات الأميركية من الشرق الأوسط

الانتقادات التي وجّهت للرئيس الأميركي جو بايدن حول انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان تشير إلى أن المزيد من الانسحابات المفاجئة للقوات الأميركية من مناطق الصراع غير مرجّحة في الوقت الحالي. إن بقاء فلول لتنظيم الدولة الإسلامية في كل من العراق وسوريا ربما يتطلب بعض الوجود الأميركي وإن كان محدوداً على المدى المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل الولايات المتحدة الحفاظ على تحالفاتها الأمنية، مما يضمن بقاء الوجود الأمني الأجنبي الرئيسي في المنطقة. ومع ذلك، من الواضح أن جزءاً أساسياً من السياسة الخارجية الأميركية هو تجنّب الانجرار إلى صراعات طويلة ومكلفة في المنطقة - وربما يكون منع الانتشار النووي الإيراني هو الاستثناء الوحيد. نتيجة لذلك، تتمتع تركيا وروسيا والصين بفرص أكبر لتصبح جهات نفوذ إقليمية.

تستفيد الصين إلى أقصى حد من تراجع الاهتمام الأميركي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بالنسبة لروسيا والصين وتركيا، تبدو تركيا مؤخراً في الموقف الأضعف لتحقيق مكاسب من انسحاب الولايات المتحدة. خلال سنوات زادت تركيا بشكل كبير من قوّتها الصلبة في المنطقة، من خلال التدخل النشط في الأعمال العسكرية، وعلى الأخص في سوريا عام 2016 وليبيا أوائل عام 2020. ومع ذلك، فإن السياسات الداخلية المعقّدة والآثار الاقتصادية لوباء Covid-19 تجعل استخدام تركيا للقوة الصلبة المكلفة مالياً أقل احتمالاً على المدى القريب.

علاوة على ذلك، فيما يتعلّق بالقوّة الناعمة، أصبحت تركيا بشكل متزايد معزولة عن معظم دول الشرق الأوسط الأخرى بسبب دعمها الطويل الأمد للجماعات الإسلامية، وعلى وجه الخصوص جماعة الإخوان المسلمين - وهي حركة تضائل تأثيرها الإقليمي خلال العقد الماضي. مع استمرار الولايات المتحدة في المفاوضات مع إيران - القوّة الإقليمية المنافسة - تتطلع تركيا لتعزيز العلاقات مع دول المنطقة الأخرى، بما في ذلك دول الخليج، كثقل موازن. بالإضافة إلى ذلك، يدور جزء أساسي من سياسة تركيا الخارجية حول تأمين الوصول إلى احتياطات الغاز في البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي سيتطلّب بعض الحوار مع مصر.

نتيجة لذلك، من المرجّح أن تركّز سياسة تركيا في المنطقة جزئياً وعلى المدى القريب على تخفيف التوتّرات مع خصومها الإقليميين الرئيسيين - المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة و"إسرائيل" ومصر - بدلاً من مواصلة توسّعها الإقليمي.

في المقابل، فإن روسيا في وضع أقوى لتوسيع نفوذها في المنطقة. إنها متحالفة مع نظام بشار الأسد في سوريا إلى جانب إيران. وقد وضعها هذا التحالف في عدة مناسبات ضد "إسرائيل" وتركيا ودول الخليج. ومع ذلك، فإن روسيا تدخلت أيضاً في ليبيا إلى جانب المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة ضد القوّة المدعومة من تركيا، وتمكّنت إلى حد كبير من تجنب التصعيد المباشر مع "إسرائيل" في سوريا. كل هذا يسلّط الضوء على أن روسيا طرف فاعل مستعدّ للعمل بشكل عملي عبر الانقسامات الجيوسياسية. علاوة على ذلك، فإن التناقض بين الانسحاب الفوضوي للولايات المتحدة من أفغانستان والتدخّل الروسي الناجح والوجود المستمر في سوريا سيسمح لروسيا بالتأكيد على مصداقيتها كشريك.

من المرجّح أن تكون النتيجة أن تلعب روسيا دوراً أكثر نشاطاً في الدبلوماسية الإقليمية كوسيلة لزيادة مكانتها العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يسلّط الإعلان الأخير الصادر عن المملكة العربية السعودية وروسيا الضوء أيضاً على أن التنوع المتوازن بعيداً عن الاعتماد على الولايات المتحدة قد يسمح لروسيا بزيادة مبيعاتها من الأسلحة تدريجياً في المنطقة (على الرغم من أن الولايات المتحدة ستظل أكبر مصدر للأسلحة في المنطقة).

قبل كل شيء، من المرجّح أن تستفيد الصين من المشهد الجيوسياسي المتغيّر. لا تهتمّ الصين بالتنافس مع الولايات المتحدة على الهيمنة الأمنية الإقليمية، لكن هناك حوافز اقتصادية تدفعها لتوسيع وجودها - يوفّر الشرق الأوسط طرقاً تجارية رئيسية من آسيا إلى أوروبا وشرق إفريقيا كجزء من مبادرة الحزام والطريق، وهو مصدر أساسي لإمدادات النفط الصينية. من المحتمل حدوث انتعاش كبير على المدى المتوسط في النشاط الاقتصادي الصيني في المنطقة لسببين آخرين.

أولاً، تمكّنت الصين حتى الآن من الحفاظ على موقف أمني إقليمي محايد (بصرف النظر عن تنافسها مع الولايات المتحدة). ونتيجة لذلك، فهي شريك مهم للعديد من المنافسين، بما في ذلك إيران ودول الخليج مثل السعودية والإمارات. في منطقة تؤثر فيها النزاعات السياسية غالباً على القرارات الاقتصادية (مقاطعة قطر عام 2017، على سبيل المثال)، فإن هذا الحياد يمثل قوة كبيرة.

ثانياً، في أعقاب الأضرار الاقتصادية التي أحدثها الوباء وانهيار أسعار النفط في عام 2020، يُعدّ تمويل الانتعاش الاقتصادي والتنوع بعيداً عن الاعتماد على النفط من أكثر الأولويات إلحاحاً لمعظم الدول في الوقت الحالي. إن الصين مستعدة وقادرة على تقديم حوافز اقتصادية أكبر بكثير من روسيا أو تركيا أو الولايات المتحدة لدعم هذه الأولويات.

على الرغم من أن نفوذ الولايات المتحدة يظلّ هو الأهمّ بالنسبة لـ "إسرائيل"، مما قد يحدّ من الفرص الصينية هناك، فإن معظم الدول الأخرى ستعمل على تعميق علاقاتها الاقتصادية مع الصين. في حال استطاعت إيران تخفيف العقوبات الأميركية عليها فمن المرجح أن يرتفع الاستثمار الصيني في البنية التحتية في إيران بشكل كبير مقابل أن تؤمّن إيران النفط بأسعار مخفضة للصين. في الوقت نفسه، ستبني اقتصادات الخليج علاقات أوثق مع الصين، مع الاستمرار في موازنة تحالفاتها مع الولايات المتحدة، كمصدر للمشاركة التكنولوجية والتمويل الخارجي المرغوب فيهما. وفي الوقت نفسه، سيؤدّي نفوذ الصين المتزايد إلى وضعها في موقع رئيسي لتأمين عقود إعادة الإعمار في مناطق الصراع مثل ليبيا وسوريا. على المدى الطويل، مع نموّ مصالحها الاقتصادية، سيصبح الحياد الجيوسياسي أكثر صعوبة. لكن على المدى القصير إلى المتوسط، ستظلّ مصالح الصين في الشرق الأوسط اقتصادية إلى حد كبير.

حلفاء الولايات المتحدة: الضغط من أجل سياسات أمنية مكتفية ذاتياً

الاتجاه الثاني الذي يحركه انخفاض الاهتمام الأميركي بالمنطقة هو أن حلفاء الولايات المتحدة التقليديين يرون بشكل متزايد الحاجة إلى العمل بشكل مستقل وحازم لتأمين مصالحهم الخاصة. على الرغم من أن هذا كان محرّكاً للجغرافيا السياسية الإقليمية لعدد من السنوات، إلا أن الوضع أصبح الآن أكثر إلحاحاً حيث كان الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، أكثر دعماً لمعظم الحلفاء الإقليميين وكان متشدداً تجاه إيران. في المقابل، في ظل حكم بايدن، يبدو دعم الولايات المتحدة الآن مشروطاً أكثر. قد تؤدّي المفاوضات النووية الأميركية مع إيران إلى تحرير الموارد الإيرانية بعد تخفيف العقوبات، في حين أظهر بايدن عدم موافقته على الحرب التي تقودها السعودية في اليمن.

على الرغم من أن الحلفاء التقليديين الأربعة للولايات المتحدة - الإمارات و"إسرائيل" والسعودية ومصر - ليسوا متحالفين تماماً، وتتبع كل دولة أجندتها الخاصة، فهم يشكّلون كتلة فضفاضة بسبب خصومهم المشتركين. وهناك أيضاً كتلتان متنافستان: كتلة تقودها إيران وتضمّ "نظام الأسد" وقوى شيعية غير حكومية مثل حزب الله اللبناني، وكتلة تقودها قطر وتركيا داعمة للإسلاميين.

تعارض كل من هذه الكتل أيديولوجياً في وجهات نظرها حول الشكل الذي تريد أن تبدو عليه المنطقة. مع تلاشي القيادة الأميركية تدريجياً، ستصبح المنافسة بين مجموعات من هذه الكتل الثلاث مفتاح الاستقرار الإقليمي، حيث سيتنافسون على النفوذ لتغيير موازين القوى. ومع ذلك، فإن المخاوف بشأن توازن القوى الإقليمي ستعزز أيضاً بعض الحوار.

على سبيل المثال، يعود الانفراج الأخير بين تركيا والإمارات والسعودية ومصر جزئياً إلى القلق التركي بشأن التوسع المحتمل للقوة الإيرانية في أعقاب تخفيف العقوبات الأميركية. وبالمثل، فإن رفع المقاطعة الإقليمية عن قطر من قبل الرباعية العربية (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) كان مدفوعاً جزئياً بتبخر الدعم الأميركي لها. تسلط هذه التحولات الضوء على أن تلاشي المصالح الأميركية، لا سيما في ظل بايدن الأقل تشدداً، من المرجح أن يؤدي إلى محاولات لإيجاد حلول محلية، حيث من المحتمل أن يكون الصراع الآن أكثر تكلفة لحلفاء الولايات المتحدة. تُعدّ المحادثات بين إيران والسعودية مثلاً على ذلك ومن المرجح أن تستمر على المدى القريب بهدف إنهاء الحرب في اليمن.

ستؤدي المنافسة الإقليمية إلى تفاقم عدم الاستقرار

ومع ذلك، على الرغم من أن الحوار الإقليمي قد يقلل التوترات المحيطة بالصراعات الجارية في ليبيا وسوريا واليمن، فإن المنافسة بين الكتل الثلاث في مجموعات مختلفة ستؤدي أيضاً إلى عدم الاستقرار. أولاً، بسبب الاختلافات الأيديولوجية بين الكتل، فإن أي انفراج هو بحكم التعريف براغماتي وقائم على الحلول. إذا فشل الحوار في تحقيق نتائج فمن المرجح أن تعود التوترات. في اليمن، على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الدبلوماسية الإيرانية السعودية إلى وقف إطلاق النار، لكن احتمالات النهاية المطلقة للحرب تظل قائمة، مما يشير إلى أنه من غير المرجح أن يستمر أي تقارب بين إيران والسعودية. ثانياً، كلما ظهر خطر نشوب صراع جديد في بلد ما ستحاول الدول المتنافسة تشكيل النتيجة. وبالتالي فإن المنافسة والتدخل الخارجيين سيؤديان إلى تفاقم نوبات عدم الاستقرار وإطالة أمدهما، مما قد يؤدي إلى تأجيج جيوب جديدة من الصراع الإقليمي. والمثال الأبرز على المكان الذي يمكن أن يحدث فيه هذا النوع من النشاط في المستقبل هو لبنان، حيث أدى الخلل الحكومي والأزمة الاقتصادية والغضب الشعبي الواسع النطاق إلى زيادة مخاطر اندلاع الصراع بشكل كبير، وحيث يكون حزب الله لاعباً رئيسياً. كما أن للكتل الثلاث حلفاء في العراق، وهي دولة معرضة لخطر الانقسام بشكل كبير. في حين أن الاستيلاء على السلطة من قبل رئيس تونس، قيس سعيد، الذي حظي بدعم السعودية والإمارات وأدى إلى تهميش "حزب النهضة الإسلامي المعتدل"، ربما يوفر ساحة أخرى للمنافسة الإقليمية.

آراء مفكرين حول مستقبل القوة الأميركية

الموضوع

سلسلة مقالات منشورة في مجلة الإيكونوميست ضمن ملف خاص مفتوح حول "مستقبل القوة الأميركية"، وقد أختارنا أبرز هذه المقالات المنشورة حتى الآن ونعرضها فيما يلي.

نصّ المقالات

نعوم تشومسكي

قسوة الإمبريالية الأميركية¹

في تشرين الأول عام 2001، بعد أسابيع قليلة من هجمات 11 أيلول، أجرى أناتول ليفين، المتخصص البارز في شؤون المنطقة، مقابلة مع عبد الحق، الذي يُرجّح أنّه الشخصية الأكثر احتراماً في المقاومة الأفغانية المناهضة لطالبان. وأدان عبد الحق بمرارة الغزو الذي عرف بأنه سيقتل العديد من الأفغان ويقوّض جهود الإطاحة بطالبان من الداخل. قال إنّ "الولايات المتحدة تحاول إظهار قوتها، وتحقيق النصر وإخافة الجميع في العالم. إنهم لا يهتمون بمعاناة الأفغان أو عدد الأشخاص الذين سنخسرهم".

اتضح أنّ ذلك لم يكن بعيداً عن عقيدة دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأميركي حينها، عندما عرضت طالبان الاستسلام عام 2001، وهو الموقف الذي تمّ الاعتراف به الآن بعد فوات الأوان بعشرين عاماً. لو كان هناك سبب لإلقاء القبض على أسامة بن لادن (وهو أمر لم يكن واضحاً - لقد كان مجرد مشتبه به في ذلك الوقت) لكان الإجراء الصحيح هو عملية للشرطة، ربما بتعاون مع طالبان: لقد أرادوا التخلص منه. لكن كان على أميركا أن تُظهر قوتها - كما فعلت في الأسابيع الأخيرة بإرسال أسطول إلى بحر الصين الجنوبي. الأمر عينه يتكرّر: هذا ليس أمراً جديداً في تاريخ الإمبراطورية.

¹ نعوم تشومسكي، "نعوم تشومسكي حول قسوة الإمبريالية الأميركية"، مجلة الإيكونوميست، 24 أيلول 2021.

إن تقييم مستقبل القوّة الأميركية هو مهمّة غير مؤكّدة إلى حدّ كبير. قد يكون السؤال موضع نقاش. لا داعي للقلق من حقيقة أن العالم يتّجه نحو الكارثة. إذا عاد الحزب الجمهوري المنكر للحقائق إلى السلطة فإنّ فرص اتباع سياسات مسؤولة بشأن تدمير البيئة ستخفض بشكل حاد. لكن بافتراض الأفضل، يمكننا على الأقل تحديد العوامل الرئيسية التي تقوم عليها القوّة الأميركية، مثل حالة النظام العالمي، ومسار قوّة أميركا والمبرّرات التي تمّ تقديمها للدفاع عن أفعال أميركا.

أولاً، النظام الدولي. اختلال توازن القوّة العسكرية شديد لدرجة أنّ التعليق لا يبدو ضروريًا. زادت أميركا إنفاقها العسكري عام 2020 إلى 778 مليار دولار، مقارنة بزيادة الصين إلى 252 مليار دولار، وفقًا لأرقام معهد استوكهولم لأبحاث السلام الذي يتتبع مثل هذه النفقات. وفي المرتبة الرابعة بعد الهند تأتي روسيا بـ 62 مليار دولار. أميركا وحدها لا تواجه أي مخاطر أمنية ذات مصداقية، باستثناء التهديدات المزعومة على حدود الأعداء، المحاصرين بصواريخ أميركية مسلّحة نوويًا في بعض قواعدها العسكرية البالغ عددها 800 قاعدة حول العالم. (الصين لديها قاعدة أجنبية واحدة فقط، في جيبوتي).

إحدى نتائج هذا الجنون - في عالم يفتقر بشدة إلى الأموال اللازمة للضروريات الملحة - هي المساهمة الكبيرة في تدمير البيئة. أظهرت دراسة حديثة أنّ القوّة المسلّحة الأميركية هي "واحدة من أكبر مصادر التلويث في التاريخ، وتستهلك المزيد من الوقود السائل وتصدّر غازات مغيّرة للمناخ أكثر من معظم الدول متوسطة الحجم". القوّة أيضًا لها أبعادها الاقتصادية. بعد الحرب العالمية الثانية ربما استحوذت أميركا على حصة 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهي نسبة تراجعت لا محالة. ولكن كما لاحظ شون ستارز، الاقتصادي السياسي بجامعة سيتي بلندن، في عالم معولم، فإن الحسابات القومية ليست المقياس الوحيد للقوّة الاقتصادية. أظهر بحثه عام 2014 أنّ حصة الشركات الأميركية متعدّدة الجنسيات من الأرباح تزيد عن 50٪ في العديد من قطاعات الأعمال، وتحتلّ المرتبة الأولى (أحيانًا الثانية) في معظم القطاعات؛ والبعض الآخر متخلّف عن الركب.

البُعد الآخر للقوّة الوطنية هو "القوّة الناعمة". هنا تراجعت أميركا بشكل خطير، قبل وقت طويل من ضربات الرئيس دونالد ترامب القاسية لسمعة البلاد. حتى في عهد الرئيس بيل كلينتون أدرك علماء السياسة البارزون أنّ معظم العالم يعتبر أميركا "الدولة المارقة الرئيسية" في العالم و"أكبر تهديد خارجي منفرد لمجتمعاتهم" (هكذا قال روبرت جيرفيس وصمويل هنتنغتون، على التوالي). في السنوات التي كان فيها باراك أوباما رئيسًا وجدت استطلاعات الرأي الدولية أنّ أميركا كانت تعتبر أكبر تهديد للسلام العالمي، مع عدم وجود منافسين قريبين من مستواها.

يمكن توضيح مصادر القوّة هذه من خلال الحالات الفردية. لا تقبل أوروبا عقوبات أميركا على إيران إلا خشية طردها من النظام المالي العالمي الذي يُدار من نيويورك. يقبل العالم تعذيب أميركا لكوبا برفضها رفع الحصار الاقتصادي، بينما يدينه بالإجماع الفعلي (تصويت 184 مقابل صوتين في الأمم المتحدة في حزيران). لطالما تم تجاهل "الاحترام اللائق لآراء البشرية"، كما ورد في إعلان الاستقلال الأميركي، إلى جانب بعض المشاعر العاطفية كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة. إن القدرة على فرض عقوبات يجب على الآخرين الامتثال لها هي بُعد آخر من أبعاد القوّة حيث تسود أميركا.

نظام قائم على المبادئ؟

بالانتقال إلى مسار القوة الأميركية نجد أنّ سماتها الأساسية مألوفة. لم يمضِ على أميركا منذ تأسيسها سوى عام واحد تقريباً دون اللجوء إلى العنف. بمجرد إزالة النير البريطاني، ركّز المستعمرون المحرّرون على مهمّة اجتثاث الأشجار والهنود وتحديد حدودهم الطبيعية - للدفاع، كما يؤكّد لنا "توماس بيلي" في كتابه "تاريخ دبلوماسي للشعب الأميركي" (برنتيس هول، 1940). من ناحية أخرى استحوذت أميركا على نصف المكسيك في واحدة من "الحروب الشريرة" في التاريخ (على حد تعبير الجنرال والرئيس يولييسيس س. غرانت). تم تقريب الحدود الطبيعية مع نهب هاواي من سكانها بالقوة والمكر. امتدّت القوة الأميركية إلى آسيا مع غزو الفلبين أولاً في مذبحه كبرى. وسجّلت السنوات اللاحقة تدخلاً مستمراً، غالباً بوحشية شديدة (كما حدث في هايتي في عهد الرئيس وودرو ويلسون)، وتركت بانتظام إرثاً مريئاً في تلك المناطق.

كانت هناك نقاط انعطاف، إحداها في شباط عام 1945 عندما دفعت أميركا مبدأ مونرو (الذي حذّر القوى الأوروبية من التدخل في أميركا اللاتينية) خطوة إلى الأمام بفرض "الميثاق الاقتصادي للأميركيتين". عارضت "فلسفة القومية الجديدة" التي "تتبنّى سياسات تهدف إلى تحقيق توزيع أوسع للثروة ورفع مستوى معيشة الجماهير"، وفقاً لمسؤول حكومي أميركي - الفكرة التي تقول بأنّ "المستفيدين الأوائل من تنمية موارد الدولة هم شعب ذلك البلد" (وليس المستثمرين الأجانب)، على حد تعبير مسؤول في وزارة الخارجية.

كان هذا غير متّسق تماماً مع ما يُسمّى بـ "النظام الدولي القائم على المبادئ" الذي كانت أميركا قد أسّسته، ودافعت بقوة عنه بوجه "الأنظمة الراديكالية والقومية" التي تُعدّ العدو الرئيسي، كما تؤكّد الوثائق الحكومية المصنّفة سابقاً، ويؤكد التاريخ. حصلت نقطة انعطاف أخرى قبل 60 عاماً، عندما صعد الرئيس جون كينيدي بشدة الهجوم على فيتنام الذي أطلقه الرئيس ترومان ثم مدّده الرئيس أيزنهاور (عندما كان يأخذ إجازة من استبدال الأنظمة البرلمانية في إيران وغواتيمالا بدكتاتوريات وحشية). كما أمر كينيدي سرّاً بحربه الإرهابية ضد كوبا لتبلغ ذروتها في تمرد يتبعه غزو أميركي - مخطّط له في تشرين الأول عام 1962، شهر أزمة الصواريخ التي جعلت العالم يقترّب من الكارثة النهائية عندما تم إرسال الصواريخ الروسية جزئياً للدفاع عن الجزيرة. كان أحد أهم قراراته في عام 1962 هو تحويل مهمة الجيش في أميركا اللاتينية من "دفاع عن نصف الكرة الغربي" الذي عفى عليه الزمن إلى "الأمن الداخلي". أطلق هذا العنان لوباء مرعب من القمع في جميع أنحاء نصف الكرة الأرضية، وبلغ ذروته في حروب رونالد ريغان القاتلة في جميع أنحاء أميركا الوسطى، ولا يزال يتردّد صداها في البلدان المعذّبة وفي استمرار هروب اللاجئين من تحت الأنقاض.

العنصر الثالث للقوة الأميركية هو "كيف تبرّر نفسها". السجّل المرّوع أعلاه هو مجرد عيّنة ضئيلة. في بعض الأحيان يتم التعرّف على السجّل جزئياً، ويشجبه بعض أولئك الذين يدافعون عنه على مفض. غداة تخطيط أقصى اليسار الليبرالي للسياسة، أوضح روبرت باستور، المتخصّص في شؤون أميركا اللاتينية في عهد الرئيس جيمي كارتر، في دراسة علمية لماذا يتعيّن على الإدارة دعم نظام سوموزا الإجرامي في نيكاراغوا. لم ترغب الولايات المتحدة في السيطرة على نيكاراغوا أو الدول الأخرى في المنطقة، لكنها أيضاً لم ترد أن تخرج التطوّرات عن السيطرة. لقد أراد من النيكاراغويين التصرّف بشكل مستقل، إلا عندما يؤثّر ذلك على مصالحنا بشكل سلبي" (بحسب تعبيره).

هذا حكم عادل، منذ أيام "اجتثاث الهنود"، وهو بالكاد غير مألوف في سجلات العنف الإمبريالي. بما أنه لم يكن هناك أي تغيير في المؤسسات أو في ثقافة الطبقة السياسية، فإن المسار والحالة الحالية للقوة العالمية يعطيان بعض المؤشرات على ما يمكن للمرء أن يتوقعه حول مستقبل القوة الأميركية. يعتمد الكثير بالطبع على الكيفية التي من المحتمل أن يتغير بها العالم. هل ستدرك أوروبا إمكاناتها كقوة حضارية فتعكس ردّة فعلها على الأزمة الخطيرة التي حدثت منذ ما يقرب من قرن من الزمن، عندما استسلمت أوروبا للفاشية وقادت صفقة روزفلت الجديدة الطريق إلى الديمقراطية الاجتماعية؟

الأزمات والعلاجات والإجراءات

العالم الآن مختلف. لقد استخدم السيد ترامب ببراعة السموم التي تتدفق تحت سطح المجتمع الأميركي، مما أثار مشروباً ساماً قد يدمر البلاد. يتابع الحزب الذي يملكه الآن انحداره الطويل إلى الفاشية البدائية. إذا استمر هذا المسار فإن الانعكاس الذي حدث في الثلاثينيات سيكون مفارقة قاسية ومؤثرة بشكل خاص لأولئك الذين ستؤطر حياتهم وسوف تكون مدمرة للعالم بالنظر إلى القوة الأميركية. ينصبُّ اهتمام الحزبين على التهديد من الصين. وفي تقييم هذا التهديد بعض الحذر مفيد. الهستيريا حول "الخطر الأصفر" لها تاريخ طويل ويمكن استحضارها بسهولة. على سبيل المثال، يعتقد أكثر من ثلث الأميركيين أن "الفيروس التاجي أنتجته الحكومة الصينية كسلاح بيولوجي"، وفقاً لمركز أنيبيريغ، الذي يضيف أنه "لا يوجد دليل" على هذا الاعتقاد.

إن قوة الصين المتنامية حقيقية، وغالباً ما تُستخدم بطرق قبيحة للغاية. لكن هل هذه الجرائم تهدد أميركا؟ القمع الداخلي شديد ولكنه لا يمثل تهديداً دولياً أكثر من العديد من الفظائع الأخرى، بما في ذلك بعض الفظائع التي يمكن لأميركا إنهاؤها بسهولة بدلاً من تطويل أمدها: التعذيب الوحشي لمليون شخص في سجن غزة الإسرائيلي بدعم أميركي قوي هو مثال واحد فقط.

في بحر الصين الجنوبي، تتصرف الصين بشكل ينتهك القانون الدولي - على الرغم من أن أميركا، التي طالما رفضت المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ليست في موقف قوي للاعتراض. إن الرد الصحيح على انتهاكات الصين لا ينبغي أن يكون باستعراض خطير للقوة وإنما بالدبلوماسية والمفاوضات التي تقودها الدول الإقليمية الأكثر مشاركة بشكل مباشر. وينطبق الشيء نفسه على الصراعات الأخرى. الأزمات التي تهدد العالم ليس لها حدود. يعتمد مستقبل الولايات المتحدة والعالم على التعاون الأميركي الصيني في مجتمع عالمي يتسم بالدولية الحقيقية. وهذا واضح للغاية بحيث لا يتطلب مناقشة. هناك علاجات مُجدية ومعروفة لكل أزمة من الأزمات التي يواجهها العالم.

يمكن للجمهور المنظم والمتحرك مواجهة مراكز القوة الخاصة والحكومية التي تقود السباق إلى الهاوية سعياً وراء مصالح قصيرة الأجل، ويمكن أن يجبر صانعي السياسات على تنفيذ الحلول. يكاد هذا أن يكون درساً جديداً في التاريخ. اليوم، مع الاحتباس الحراري وخطر الحرب النووية، لا ينبغي أن يكون هناك تأخير. بمجرد أن نتحرر من التفكير بـ "نحن استثنائيين" ونعمّم القضايا نبدأ في التعامل مع أنفسنا بنفس المعايير التي نطبّقها على الآخرين (على أسس أخلاقية يجب أن نلزم أنفسنا بمعايير أعلى ولكن نضع ذلك جانباً). لماذا نعامل أنفسنا بشكل مختلف؟ بمجرد أن نواجه هذا السؤال، سيبدو العالم مختلفاً تماماً.

نيال فيرغيسون (مؤرخ بريطاني)

لماذا لن تكون نهاية الإمبراطورية الأمريكية سلمية

بينما تُترك أفغانستان في حالة من الفوضى، فإن تراجع أميركا يعكس حالة بريطانيا قبل قرن من الزمن. يحذّر أحد المؤرخين من أنه قد يؤدي أيضًا إلى صراع أوسع.

"ظل العامة غارقين في الجهل ... وقادتهم، الذين يسعون للحصول على أصوات لهم، لم يجرؤوا على عدم قبولهم". هكذا كتب ونستون تشرشل عن المنتصرين في الحرب العالمية الأولى في "العاصفة المتجمعة" (The Gathering Storm). وأشار إلى "رفض مواجهة الحقائق غير السارة والرغبة في الشعبية والنجاح الانتخابي بغض النظر عن المصالح الحيوية للدولة". القراء الأميركيون الذين يراقبون رحيل حكومتهم المخزي عن أفغانستان، ويستمعون إلى جهود الرئيس جو بايدن المرهقة لتبرير الفوضى الآتية التي أحدثها، قد يجدون على الأقل بعض نقد تشرشل لبريطانيا ما بين الحربين مألوفًا بشكل غير مريح.

كانت الحالة الذهنية لبريطانيا نتاج مزيج من الإرهاق القومي و "الإرهاق الإمبراطوري"، على حد تعبير بول كينيدي، المؤرخ في جامعة ييل. منذ عام 1914 عانت الأمة من حرب وأزمة مالية وفي العام 1918-1919 من وباء الإنفلونزا الإسبانية. طغى جبل من الديون على المشهد الاقتصادي. وعلى الرغم من أن البلاد ظلت المُصدّر للعملة العالمية المهيمنة، فإنها لم تعد بلا منافس في هذا الدور. وقد ألهم المجتمع غير المتكافئ السياسيين من اليسار للمطالبة بإعادة توزيع الثروة إن لم يكن الاشتراكية الصريحة. وذهبت نسبة كبيرة من المثقفين إلى أبعد من ذلك، واحتضنت الشيوعية أو الفاشية.

في غضون ذلك، فضّلت الطبقة السياسية القائمة تجاهل الوضع الدولي المتدهور. كانت الهيمنة البريطانية العالمية مهددة في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وكان نظام الأمن الجماعي - على أساس عُصبة الأمم التي تأسست في عام 1920 كجزء من تسوية السلام بعد الحرب - ينهار، ولم يتبق سوى إمكانية التحالفات لاستكمال تأمين فئات الموارد الإمبراطورية المنتشرة. وكانت النتيجة فشلًا كارثيًا في الاعتراف بحجم التهديد الشمولي وفي حشد الوسائل لردع الطغاة.

هل تساعدنا تجربة بريطانيا على فهم مستقبل القوة الأميركية؟ يفضل الأميركيون استخلاص الدروس من تاريخ الولايات المتحدة، ولكن قد يكون من المفيد مقارنة الدولة بسابقتها، باعتبارها المهيمن العالمي الناطق بالإنجليزية، لأن أميركا اليوم تشبه بريطانيا في نواح كثيرة في فترة ما بين الحربين. مثل كل المقارنات التاريخية المماثلة ليست مثالية. إن المزيج الهائل من المستعمرات والتوابع الأخرى التي حكمتها بريطانيا في الثلاثينيات ليس له نظير أميركي حقيقي اليوم. وهذا ما يسمح للأميركيين بإعادة التأكيد لأنفسهم بأنهم ليسوا إمبراطورية، حتى عند سحب جنودهم ومدنيهم من أفغانستان بعد 20 عامًا من الوجود هناك.

على الرغم من ارتفاع معدّل الوفيات بسبب كوفيد-19، فإن أميركا لا تتعافى من نفس نوع الصدمة التي مرّت بها بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، عندما قُتلت أعداد هائلة من الشباب (ما يقارب 900000 ماتوا، وتوفي حوالي 6٪ من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 عامًا، وتقريبًا 1.7 مليون جريح). كما أن أميركا لا تواجه تهديدًا واضحًا وحاضرًا مثل تهديد ألمانيا النازية لبريطانيا. ومع ذلك فإن أوجه التشابه تلفت النظر وتتجاوز فشل كلا البلدين في فرض النظام على أفغانستان.

صدر العديد من الكتب والمقالات التي تتنبأ بالتراجع الأميركي في العقود الأخيرة بحيث أصبح "الانحدار" أحد الأفكار المبتدلة. لكن تجربة بريطانيا بين ثلاثينيات وخمسينيات القرن الماضي تذكّر بأن هناك مصيرًا أسوأ من التدهور الناعم والتدريجي.

اتبع المال

فلنبدأ بجبال الدين. ارتفع الدين العام لبريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى من 109٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1918 إلى ما يقارب 200٪ عام 1934. تختلف الديون الفيدرالية الأميركية في نواحٍ مهمة، ولكنها قابلة للمقارنة من حيث الحجم، وستصل إلى ما يقرب من 110٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، حتى أعلى من ذروتها السابقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. يقدر مكتب الميزانية في الكونغرس أن الدين العام يمكن أن يتجاوز 200٪ بحلول عام 2051.

هناك فرق مهم بين الولايات المتحدة اليوم والمملكة المتحدة منذ ما يقرب من قرن من الزمن وهو أن متوسط استحقاق الدين الفيدرالي الأميركي قصير جدًا (65 شهرًا)، في حين أن أكثر من 40٪ من الدين العام البريطاني اتخذ شكل سندات دائمة أو سنوية. وهذا يعني أن الدين الأميركي اليوم أكثر حساسية لتقلبات أسعار الفائدة من الدين البريطاني. يتمثل الاختلاف الرئيسي الآخر في التحوّل الكبير الذي حدث في النظريات المالية والنقدية، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى نقد جون كينز لسياسات بريطانيا فيما بين الحربين.

أدّى قرار بريطانيا عام 1925 بإعادة الجنيه الإسترليني إلى معيار الذهب بسعره المبالغ فيه الذي كان عليه قبل الحرب إلى الحكم على بريطانيا بثماني سنوات من الانكماش. أدّت القوّة المتزايدة لل نقابات العمالية إلى تأخّر تخفيضات الأجور عن تخفيضات الأسعار خلال فترة الكساد. وهذا ساهم في فقدان الوظائف. خلال فترة الدخيل عام 1932 كان معدل البطالة 15٪.

ومع ذلك، كان كساد بريطانيا معتدلًا، لأسباب ليس أقلها إن التخلي عن معيار الذهب في عام 1931 سمح بتبسيط السياسة النقدية. وأدّى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية إلى انخفاض عبء خدمة الدين، وخلق مساحة مالية جديدة للمناورة.

مثل هذا التخفيض في تكاليف خدمة الديون يبدو غير مرجح بالنسبة لأميركا في السنوات القادمة. وقد تنبأ الاقتصاديون بقيادة وزير الخزانة الأسبق، لورانس سمرز، بمخاطر التضخم بسبب السياسات المالية والنقدية الحالية.

في ثلاثينيات القرن الماضي، انخفضت أسعار الفائدة الحقيقية البريطانية بشكل عام بينما من المتوقع في أميركا أن تتحوّل إلى إيجابية اعتبارًا من عام 2027 وترتفع بثبات لتصل إلى 2.5٪ بحلول منتصف القرن. صحيح أن توقّعات ارتفاع الفائدة كانت خاطئة من قبل، والاحتياطي الفيدرالي ليس في عجلة لتشدّد السياسة النقدية. ولكن إذا ارتفعت المعدلات فإن خدمة الديون الأميركية ستكلّف أكثر، مما يؤدي إلى الضغط على أجزاء أخرى من الميزانية الفيدرالية، وخاصة النفقات التقديرية مثل الدفاع.

هذا يقودنا إلى جوهر الموضوع. كان انشغال تشرشل الأكبر في ثلاثينيات القرن الماضي هو أن الحكومة كانت تماطل - الأساس المنطقي لسياسة الاسترضاء التي تنتهجها - بدلًا من إعادة التسلّح بقوة ردًا على السلوك العدواني المتزايد لهتلر وموسوليني والحكومة العسكرية في اليابان الإمبريالية. كانت إحدى الحجج الرئيسية التي ساقها المسترضون هي أن القيود المالية والاقتصادية - ليس أقلها التكلفة العالية لإدارة إمبراطورية امتدت من فيجي إلى غامبيا إلى غيانا إلى فانكوفر - جعلت إعادة التسلّح السريع أمرًا مستحيلًا.

قد يبدو من الوهم الإيحاء بأن أميركا تواجه اليوم تهديدات مماثلة - ليس فقط من الصين، ولكن أيضًا من روسيا وإيران وكوريا الشمالية.

مع ذلك، فإنّ مجرد أنها تبدو خيالية يوضح هذه النقطة. غالبية الأميركيين، مثل غالبية البريطانيين بين الحربين، لا يريدون ببساطة التفكير في إمكانية شنّ حرب كبرى ضد نظام أو أكثر من الأنظمة الاستبدادية، والتي بالفعل تأتي على رأس الالتزامات العسكرية الواسعة للبلاد.

هذا هو السبب في أن الانخفاض المتوقّع في الإنفاق الدفاعي الأميركي كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي، من 3.4٪ في عام 2020 إلى 2.5٪ في عام 2031، سوف يسبّب الذعر لأنماط تشرشل فقط. ويمكنهم أن يتوقعوا نفس ردة الفعل العدائية - نفس الاتهامات بالترويج للحرب - التي كان على تشرشل تحمّلها.

القوة نسبيّة

يمثّل الانخفاض النسبي مقارنة بالدول الأخرى نقطة تشابه أخرى. وفقًا لتقديرات المؤرّخ الاقتصادي أنجوس ماديسون فإن الاقتصاد البريطاني بحلول الثلاثينيات من القرن الماضي قد تجاوز من حيث الناتج أميركا فقط (في وقت مبكر من عام 1872)، بل أيضًا ألمانيا (في عام 1898 ومرة أخرى، بعد سنوات الحرب الكارثية، التضخم المفرط والركود، في عام 1935) والاتحاد السوفياتي (عام 1930).

صحيح أن اقتصاد الإمبراطورية البريطانية ككل كان أكبر من اقتصاد المملكة المتحدة، ربما ضعف حجمها. لكن الاقتصاد الأميركي كان أكبر حتى من ذلك، وظل أكثر من ضعف حجم الاقتصاد البريطاني، على الرغم من التأثير الحاد للكساد العظيم في الولايات المتحدة.

تواجه أميركا اليوم مشكلة مشابهة تتمثل في التراجع النسبي في الناتج الاقتصادي. على أساس تكافؤ القوة الشرائية، الذي يسمح بانخفاض أسعار العديد من السلع المحلية الصينية، لحق الناتج المحلي الإجمالي للصين بنظيره في أميركا في عام 2014. على أساس الدولار الحالي، لا يزال الاقتصاد الأمريكي أكبر، ولكن من المتوقع أن تضيق الفجوة. هذا العام سيكون الناتج المحلي الإجمالي للصين بالدولار الحالي حوالي 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأميركا. بحلول عام 2026 سيكون 89٪.

ليس سرًا أن الصين تشكّل تحديًا اقتصاديًا أكبر مما كان عليه الاتحاد السوفيتي من قبل، حيث لم يكن اقتصاد هذا الأخير أكبر من 44٪ من حجم الاقتصاد الأمريكي خلال الحرب الباردة. كما أنه ليس من المعلومات السرية أن الصين تسعى إلى اللحاق بأميركا في العديد من المجالات التكنولوجية وفي مجالات الأمن القومي، من الذكاء الاصطناعي إلى الحوسبة الكمية. كما أن طموحات زعيم الصين، شي جين بينغ، معروفة جيدًا أيضًا - إلى جانب تجديده للعداء الأيديولوجي للحزب الشيوعي الصيني للحرية الفردية وسيادة القانون والديمقراطية.

تدهورت الميول الأميركية تجاه الحكومة الصينية بشكل ملحوظ في السنوات الخمس الماضية. لكن لا يبدو أن هذا يتحول بفعالية إلى مصلحة عامة في مواجهة التهديد العسكري الصيني. إذا غزت بكين تايوان فمن المحتمل أن يردد معظم الأميركيين صدى رئيس الوزراء البريطاني، نيفيل تشامبرلين، الذي وصف المحاولة الألمانية لتقسيم تشيكوسلوفاكيا في عام 1938 بأنه "شجار في بلد بعيد، بين أناس لا نعرف عنهم شيئًا".

كان أحد الأسباب الحاسمة للضعف البريطاني بين الحروب هو تمرّد المثقفين ضد الإمبراطورية وبشكل عام ضد القيم البريطانية التقليدية. استذكر تشرشل باشمئزاز مناظرة اتحاد أكسفورد عام 1933 التي حملت عنوان: "هذا البيت يرفض القتال من أجل الملك والبلاد". وكما أشار: "كان من السهل أن نضحك على مثل هذه الحادثة في إنكلترا، لكن في ألمانيا، في روسيا، في إيطاليا، في اليابان، ترسّخت فكرة بريطانيا المنحلّة وأثرت على العديد من الحسابات".

طبعًا يمثّل هذا بالضبط كيف تنظر السلالة الجديدة من الدبلوماسيين والمثقفين القوميين في الصين إلى أميركا اليوم. كان لدى النازيين والفاشيين والشيوعيين على حدّ سواء سبب وجيه للاعتقاد بأن البريطانيين يخضعون لكرهية الذات. كتب جورج أورويل عن وقته كشرطي استعماري في مقالته "إطلاق النار على فيل": "لم أكن أعرف حتى أن الإمبراطورية البريطانية تحتضر". لم يتوصّل الكثير من المفكرين إلى رؤية أورويل القائلة بأن بريطانيا كانت مع ذلك "أفضل بكثير من الإمبراطوريات الأصغر التي [كانت] ستحلّ محلّها". اعتنق الكثير - على عكس أورويل - الشيوعية السوفياتية، مما أدّى إلى نتائج كارثية على الاستخبارات الغربية. في غضون ذلك انجذب عدد مذهل من أعضاء النخبة الاجتماعية الأرستقراطية إلى هتلر. حتى قراء الديلي إكسبريس كانوا أكثر ميلًا للسخرية من الإمبراطورية على الاحتفال بها.

نهاية الإمبراطوريات

قد لا تظهر إمبراطورية أميركا نفسها على أنها مجموعة دول خاضعة لسيطرة ومستعمرات ومحميات، لكن إدراك الهيمنة الدولية والتكاليف المرتبطة بالتمدد المفرط متشابهة. يسخر كل من اليسار واليمين في أميركا الآن بشكل روتيني أو يشتم فكرة المشروع الإمبراطوري. "الإمبراطورية الأميركية تنهار"، هذا ما قاله توم إنجل هارت، الصحفي في صحيفة الأمة (The Nation). على اليمين، يتخيل الخبير الاقتصادي تايلر كوين بسخرية "كيف يمكن أن يبدو سقوط الإمبراطورية الأميركية". في نفس الوقت الذي يرى فيه كورنيل ويست، الفيلسوف الأميركي الأفريقي التقدمي، أن "أهمية حياة السود والحرب ضد الإمبراطورية الأميركية هي نفسها"، يسمي اثنان من الجمهوريين المؤيدين لترامب، هما ريان جيمس جيردوسكي وهارلان هيل، الجائحة "أحدث مثال على عدم ارتداء الإمبراطورية الأميركية للملابس".

لا يزال اليمين يدافع عن التفسير التقليدي لتأسيس الجمهورية - كرفض للحكم الاستعماري البريطاني - ضد محاولات اليسار "المستيقظة" لإعادة صياغة التاريخ الأميركي على أنه قصة عبودية في المقام الأول ثم قصة فصل عنصري. لكن القليل من كلا الجانبين من الطيف السياسي يتوقون لعصر الهيمنة العالمية الذي بدأ في الأربعينيات.

باختصار، مثل البريطانيين في ثلاثينيات القرن الماضي، فقد الأميركيون في عشرينيات القرن العشرين حب الإمبراطورية - وهي حقيقة لاحظها المراقبون الصينيون واستمتعوا بها. ومع ذلك فإن الإمبراطورية باقية. من المسلّم به أن أميركا لديها عدد قليل من المستعمرات الحقيقية: بورتوريكو وجزر فيرجن الأميركية في منطقة البحر الكاريبي، وغوام وجزر ماريانا الشمالية في شمال المحيط الهادئ، وساموا الأميركية في جنوب المحيط الهادئ. وفقاً للمعايير البريطانية، وهذه قائمة تافهة من الممتلكات. ومع ذلك، فإن التواجد العسكري الأميركي حاصر في كل مكان تقريباً كما كان في السابق لبريطانيا. ينتشر أفراد القوات المسلحة الأميركية في أكثر من 150 دولة. ويبلغ إجمالي عدد المنتشرين خارج حدود الولايات الخمسين حوالي 200000.

لم يكن الحصول على مثل هذه المسؤوليات العالمية الواسعة أمراً سهلاً. لكن من الوهم الاعتقاد بأن التخلّص منها سيكون أسهل. هذا هو الدرس المستفاد من التاريخ البريطاني الذي يحتاج الأميركيون إلى إيلاء المزيد من الاهتمام له. كان القرار غير الحكيم الذي اتخذه الرئيس جو بايدن بشأن "الانسحاب النهائي" من أفغانستان مجرد إشارة من رئيس أميركي بأن بلاده تريد تقليص التزاماتها الخارجية. بدأ باراك أوباما العملية بالخروج على عجل من العراق وأعلن في عام 2013 أن "أميركا ليست شرطي العالم". كانت عقيدة "أميركا أولاً" لدونالد ترامب مجرد نسخة شعبية من نفس الدافع: لقد كان شديد التحمس للخروج من أفغانستان واستبدال التعريفات الجمركية بمكافحة التمرد. المشكلة، كما توضح كارثة هذا الشهر في أفغانستان تماماً، هي أن التراجع عن الهيمنة العالمية نادراً ما يكون عملية سلمية. وبغض النظر عما تقوله، فإن الإعلان عن تخليك عن حريك الأطول هو اعتراف بالهزيمة، وليس فقط في نظر طالبان. كما تراقب الصين، التي تشترك في مساحة قصيرة من حدودها البرية الشاسعة مع أفغانستان، عن كثب.

وكذلك الأمر بالنسبة لروسيا مع zloradstvo – وهي كلمة روسية تعني الاستمتاع بمصيبة الآخرين. لم يكن من قبيل المصادفة أن روسيا تدخلت عسكرياً في كل من أوكرانيا وسوريا بعد أشهر فقط من تخلي أوباما عن مهمة "شرطي العالم". إن اعتقاد بايدن (الذي تم التعبير عنه لريتشارد هولبروك في عام 2010) بأنه يمكن للمرء أن يغادر أفغانستان مثلما غادر ريتشارد نيكسون فيتنام و "يفلت من العقاب" هو تاريخ سيئ: كان من عواقب إذلال أميركا في منطقة الهند-الصين أنه شجّع الاتحاد السوفياتي وحلفاءه على إثارة المشاكل في أماكن أخرى - في جنوب وشرق إفريقيا وأميركا الوسطى وأفغانستان، التي غزاها في عام 1979. إن إعادة تمثيل سقوط سايبون في كابول سيكون له آثار سلبية مماثلة.

لم يكن من الصعب توقّع نهاية الإمبراطورية الأميركية، حتى في ذروة غطرسة المحافظين الجدد بعد غزو العراق عام 2003. كان هناك على الأقل أربع نقاط ضعف أساسية في مكانة أميركا العالمية في ذلك الوقت، كما ذكرت أولاً في "العملاق": صعود وسقوط إمبراطورية أميركا". إنهم يعانون من نقص في القوى البشرية (قلّة من الأميركيين لديهم الرغبة في قضاء فترات طويلة من الوقت في أماكن مثل أفغانستان والعراق)؛ عجز مالي (انظر أعلاه)؛ نقص الاهتمام (ميل الناخبين إلى فقدان الاهتمام بأي تدخل واسع النطاق بعد ما يقرب من أربع سنوات)؛ وعجز في التعلّم من التاريخ (إحجام صانعي السياسات عن تعلّم الدروس من أسلافهم، فضلاً عن تاريخ البلدان الأخرى).

لم تكن هذه أبداً عيوباً للإمبريالية البريطانية. أحد الاختلافات الأخرى - من نواحٍ كثيرة أكثر عمقاً من العجز المالي - هو وضع الاستثمار الدولي الصافي السلبي (NIIP) للولايات المتحدة، والذي يقل قليلاً عن -70٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يعني الاستثمار الدولي الصافي السلبي بشكل أساسي أن الملكية الأجنبية للأصول الأميركية تتجاوز الملكية الأميركية للأصول الأجنبية. على النقيض من ذلك، كان لا يزال لدى بريطانيا استثمار دولي صافي إيجابي للغاية بين الحربين، على الرغم من مبالغ الأصول الخارجية التي تمت تصفيتها لتمويل الحرب العالمية الأولى. من عام 1922 حتى عام 1936 كان معدّل هذه الأصول أعلى من 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبحلول عام 1947 انخفضت إلى 3٪.

كان بيع الفضة التابعة للإمبراطورية المتبقية (على وجه الدقة، إلزام المستثمرين البريطانيين ببيع الأصول الخارجية وتسليم الدولارات) إحدى الطرق التي دفعت بها بريطانيا ثمن الحرب العالمية الثانية. أما أميركا، إمبراطورية المدين العظيمة، فليس لديها شيء معادل لها. لا تستطيع دفع تكلفة الحفاظ على مركزها المهيمن في العالم إلا من خلال بيع المزيد من ديونها العامة للأجانب. هذا أساس محفوف بالمخاطر لوضع القوّة العظمى.

مواجهة عواصف جديدة

لم تكن حجة تشرشل في "العاصفة المتجمّعة" هي أن صعود ألمانيا وإيطاليا واليابان كان عملية لا يمكن وقفها، مما يحكم على بريطانيا بالانحدار. على العكس من ذلك، أصرّ على أنه كان من الممكن تجنّب الحرب إذا اتخذت

الديمقراطيات الغربية إجراءات أكثر حسمًا في وقت سابق في الثلاثينيات. عندما سأله الرئيس فرانكلين روزفلت عن اسم الحرب، أجاب تشرشل "في الحال": "الحرب غير الضرورية".

وبنفس الطريقة، لا يوجد شيء متعذر بشأن صعود الصين، فضلًا عن صعود روسيا، في حين أن جميع الدول الأقل انحيازًا لها هي حالات "سلّة اقتصادية"، من كوريا الشمالية إلى فنزويلا. سكان الصين يشيخون أسرع مما كان متوقعًا. وقوتها العاملة تتقلص. إن ديون القطاع الخاص المرتفعة بشكل كبير تلقي بثقلها على النمو. لقد أدى سوء تعاملها مع التفشي الأولي لفيروس كوفيد-19 إلى إلحاق ضرر كبير بمكانتها الدولية. كما أنها تخاطر بأن تصبح الشّرير في أزمة المناخ، لأنها لا يمكنها بسهولة التخلص من عادة حرق الفحم لتشغيل صناعاتها. ومع ذلك من السهل جدًا رؤية سلسلة من الأحداث تتكشف يمكن أن تؤدّي إلى حرب أخرى غير ضرورية، على الأرجح على تايوان، التي يطمع بها السيد شي تلتزم أميركا (بشكل غامض) بالدفاع عنها ضد الغزو - وهو التزام يفتقر بشكل متزايد إلى المصداقية، مع تحولات ميزان القوة العسكرية في شرق آسيا. (إن الضعف المتزايد لحاملات الطائرات الأميركية أمام الصواريخ البالستية الصينية المضادة للأسفن مثل DF-21D هو مجرد مشكلة واحدة يفتقر البنتاغون إلى حلّ جيّد لها). إذا فشِل الردع الأميركي وراهنّت الصين على انقلاب فستواجه الولايات المتحدة خيارًا قاتمًا بين خوض حرب طويلة وصعبة - كما فعلت بريطانيا في عامي 1914 و1939 - أو الانسحاب، كما حدث في السويس في عام 1956.

قال تشرشل إنه كتب "العاصفة المتجمّعة" ليوضح: "كيف يقوى خبث الشرير بضعف الصالح. كيف أن بنية وعادات الدول الديمقراطية، ما لم يتم دمجها في كيانات أكبر، تفتقر إلى عناصر المثابرة والقناعة التي يمكنها وحدها أن توفّر الأمن للجماهير المتواضعة؛ كيف، حتى في مسائل الحفاظ على الذات ... قد تصبح مشورات الحكمة وضبط النفس العوامل الرئيسية لخطر مميت ... [كيف] يمكن العثور على المسار الأوسط الذي تمّ تبنيّه من الرغبات في الأمان والحياة الهادئة ليؤدي مباشرة إلى عين الكارثة".

واختتم المجلّد بأحد أقواله العديدة: "الحقائق أفضل من الأحلام". أصبح القادة الأميركيون في السنوات الأخيرة مغرمين بالأحلام، من خيال "هيمنة الطيف الكامل" للمحافظين الجدد في عهد جورج دبليو بوش إلى الكابوس المظلم المتمثل في "المذبحة" الأميركية التي استحضرها دونالد ترامب. بينما تتجمّع عاصفة عالمية أخرى، قد يكون الوقت قد حان لمواجهة حقيقة أنّ تشرشل فهم جيّدًا: نادرًا ما تكون نهاية الإمبراطورية عملية غير مؤلمة، إن وجدت.

ديمتري ترينمدير

(مدير مركز كارنيفي للأبحاث الإستراتيجية/ موسكو)

مصالح روسيا في النظام العالمي الجديد²

أعاد السقوط السريع للحكومة الأفغانية المدعومة من أميركا بعد سحب الأخيرة قوّاتها إحياء الجدل الدائر منذ فترة طويلة حول الانحدار الأميركي. ويذهب بعض المراقبين إلى حدّ الادّعاء بأنّ الولايات المتحدة لم تعد قوة عظمى، إلّا أنّ الواقع مغاير. رغم انحسار نفوذ ومكانة أميركا في العقود الأخيرة فإنّ السبب الرئيسي ليس سقوط أميركا بقدر ما هو نهوض القوى الآسيوية اقتصادياً، لا سيّما الصين والهند، وعودة روسيا على المستويين الجيوسياسي والعسكري. إنّ تراجع القوّة الأميركية نسبي ومتجذّر في التفاوت الأساسي في التنمية الوطنية.

السبب الآخر داخلي وأكثر خطورة. تلقّى النموذج الاقتصادي الأمريكي ضربة كبيرة خلال الأزمة المالية العالمية 2007-2009. وتعرّض النموذج السياسي لضغوط شديدة خلال السنوات الأربع لرئاسة دونالد ترامب دون أن يتعافى كثيراً منذ ذلك الحين. على مدى العقود الماضية، فشل النموذج الاجتماعي الأميركي في الوصول إلى الطبقة الوسطى، عصب المجتمع. ولم يكن الوباء مجرد أزمة رعاية صحية بل أدّى إلى تفاقم الانقسامات المستمرة منذ فترة طويلة حول القيم المجتمعية والعلاقات العرقية. وكلّ ذلك يشير إلى انحدار ملحوظ في قاعدة القوّة الأميركية داخلياً.

من هذا المنطلق، ترمز أفغانستان إلى الانهيار الكامل لمعتقد ما بعد الحرب الباردة ألا وهو أنّ الولايات المتحدة كانت في وضع يمكنها من إعادة تشكيل العالم من منظورها الخاص. لقد واجه الترويج للديمقراطية الغربية والقيم الليبرالية عوائق لا يمكن تجاوزها على ما يبدو في عدد من الأماكن، من أفغانستان وإيران وصولاً إلى الصين وروسيا، ولكن لم يتضح هذا الأمر بعد للمسؤولين في واشنطن. في الواقع، كان سلفاً الرئيس جو بايدن، باراك أوباما والسيد ترامب، قد أدركوا مخاطر التوسّع العالمي المفرط لأميركا، وحاولوا، وإن بطرق مختلفة إلى حد كبير، إعادة توجيه الموارد لإعادة بناء القاعدة الداخلية. إنّ نجاح أو فشل هذا المسعى هو الذي سيحسم مصير البلاد.

معضبات داخلية وخارجية

أميركا اليوم عبارة عن بيت منقسم. لا هزيمة ترامب ولا دخول بايدن البيت الأبيض خفّف من حدّة التوتّرات التي تمزّقها. حتى أن هناك حديثاً عن الحرب الأهلية كتهديد يلوح في الأفق، إلّا أنّه يبقى احتمالاً بعيد المنال. يمتلك الأميركيون عادة تحفيز أنفسهم من خلال إطلاق التهديدات، وتاريخاً من تجديد بلدهم نتيجة لذلك. إلّا أنّ الأمور بلغت، بلا أدنى شك، منحىً خطيراً.

² مجلة الإيكونوميست، 1 تشرين الأول 2021.

إن الولايات المتحدة على مشارف تجديد آخر، وهي لحظة تتطلب أكثر من مجرد ملصق يقول "إعادة البناء بشكل أفضل" وحزمة هائلة من البنى التحتية. لكن لم تعد أميركا تنافس نفسها فقط كما فعلت بعد انتهاء الحرب الباردة. فلأول مرة منذ أكثر من 100 عام، تواجه أميركا حتمية خسارة مكانتها كأكبر اقتصاد في العالم وربما تفوقها التكنولوجي أيضاً. وفي حال حدوث ذلك ستكون العواقب وخيمة على مكانة أميركا عالمياً.

وبالتالي على مستوى السياسة الخارجية - من توجهه أوباما نحو آسيا وإعلان السيد ترامب بكين خصماً وصولاً إلى انشغال بايدن بمنافسة القوى الكبرى - ركزت أميركا بشدة على الصين. وبعد الانتقال من هجوم جذل باسم العولمة إلى دفاع نشط باسم حماية مركزها الأول سوف تتصدى أميركا بحزم للتحدي الذي تمثله الصين.

ستشكل هذه المواجهة الصراع الجيوسياسي والجيواقتصادي والتكنولوجي والأيديولوجي الأكبر على السلطة لعقود قادمة. لقد أصبح العالم مرة أخرى ثنائي القطب، رغم اختلافه عن الحرب الباردة بأنه لم ينقسم (على الأقل حتى الآن) إلى كتلتين عالميتين متعارضتين. ومع ذلك، كما يتضح من صفقة "أوكس" حول الغواصات النووية، والمجموعة الرباعية المعاد تنشيطها لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، والتوسع المحتمل لتحالف "العيون الخمس" الاستخباراتي، فإن أميركا منشغلة في إنشاء نظام لاحتواء الصين المنافس الرئيسي لصادرتها العالمية.

من التهور توقع النتيجة المحتملة للتنافس الصيني الأميركي. قد يقترح المرء أن الولايات المتحدة لن تهزم الصين في النهاية. وفي السياق نفسه، فإن الصين، حتى لو تجاوزت أميركا في مجالات معينة، لن تحل مكانها باعتبارها القوة المهيمنة الجديدة في العالم: ليس للصين أي طموحات بالوصول إلى العالمية.

من المرجح أن يكون النظام العالمي الناشئ في القرن الواحد والعشرين متعدد الطبقات أو متعدد الأبعاد. كما من المحتمل أن تبقى الصين وأميركا القوتين العظيمةتين الوحيدتين، لكن لن تسيطر أي منهما على نصيبها من العالم كما فعل القادة في واشنطن وموسكو في النصف الثاني من القرن الماضي. بدلاً من ذلك، ستمارس مجموعات مختلفة من اللاعبين - بما في ذلك أحياناً جهات فاعلة غير حكومية - نفوذها في مجالات وظيفية ومناطق جغرافية متنوعة.

حرب باردة جديدة

في هذه اللحظة التاريخية لعالم أحادي القطب، يتمثل هدف روسيا بالبقاء لاعباً قائماً بذاته على مستوى العالم. هذا هو التعريف الحالي للمصطلح التاريخي "القوة العظمى" المستخدم على نطاق واسع في روسيا اليوم. وروسيا بالنسبة لقادة البلاد ليست شيئاً إن لم تكن قوة عظمى - تماماً كما هو الحال بالنسبة للكثيرين في واشنطن، فإن هوية أميركا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتفوق العالمي.

بالنسبة لروسيا، إبقاء الوضع على ما هو عليه سيشكل تحدياً لها. وتشمل القضايا الجيوسياسية قبل كل شيء الحفاظ على التوازن - على الرغم من أنه بالكاد متساوي البعد - في مواجهة الصراع الأميركي الصيني. والانخراط في هذا الصراع قد يكون مضرًا وروسيا أو أسوأ من دخولها المشؤوم إلى الحرب العالمية الأولى.

التحدّي الذي سيلازم روسيا يتمثل في الوقوف بمفردها في مواجهة شركائها في الصين، وبالتالي الحفاظ على علاقة متزنة. أمّا بخصوص العلاقات مع الولايات المتحدة فعلى القادة في موسكو وواشنطن إدارة العلاقة بعناية. وهذا يعني التأكد من أن الصراعات التي تشارك فيها روسيا وأميركا بشكل مباشر أو غير مباشر (مثل أوكرانيا) لن تخرج عن نطاق السيطرة؛ وأنّ سلسلة من الحوادث بين قواتهما المسلحة (على سبيل المثال في سوريا) لن تؤدي عن غير قصد إلى إطلاق نار فعلي أو أنّ هجوماً سايبيرانياً كبيراً لن يسفر عن رد عسكري.

رغم المواجهة مع الولايات المتحدة، فإن التحديات الرئيسية لروسيا ستكون داخلية. في المجال السياسي، العقبة التي تلوح في الأفق هي إدارة الانتقال إلى نظام جديد يلي الزعيم الحالي، فلاديمير بوتين، مع تلافي مطرقة عدم الاستقرار وسندان الركود العميق. وفي مجال الاقتصاد، يعدّ تحرير إمكانات البلاد - التي يقيدّها الاحتكار وفساد النخب غير الخاضعة للمساءلة والتي تخدم مصالحها - أمراً بالغ الأهمية.

هناك عقبات أخرى إن إتقان الابتكار التكنولوجي والتحوّل في مجال الطاقة من القضايا الملحة. والتغيير المناخي يؤثر على الأراضي الشاسعة لروسيا أكثر مما يؤثر على العالم بشكل عام. وديمغرافية روسيا، رغم جهود الحكومة، لا تزال غير مبشّرة مع انخفاض معدلات الولادات ومتوسط العمر المتوقع للذكور أدنى من أي بلد آخر في أوروبا. والهجرة كعلاج لها جانب خفيّ، حيث إن العديد من الوافدين الجدد من المناطق الريفية في آسيا الوسطى أقل استعداداً للاندماج وفي بعض الحالات يقعون في فخّ البروبغندا الجهادية.

في الختام، للمضي قدماً بكامل ثققتها على روسيا أن تعيد اكتشاف قيمها، كالعامل الجماعي من أجل مصلحة المجتمع، والوطنية غير المرتبطة بالسلطات الحالية والثقة في مواطنيها - ووضعها موضع التنفيذ ونبد السخرية السائدة التي تقوّض الثقة.

هذا مسار طويل. لكن الدرس الرئيسي من زوال الاتحاد السوفياتي قبل 30 عاماً هو أنه بينما لا يمكن هزيمة الدول الكبرى من الخارج فإنها قد تقع - وأحياناً تفعل ذلك - تحت وطأة مشاكلها الداخلية، سواء أهملتها أو أساءت إدارتها. وبالطبع هذا الدرس صالح ليس لروسيا فقط بل لجميع القوى المهمة، سواء كانت في صعود أو انحدار.

تقييم أميركي للحدث الأفغاني

الموضوع

كلمة الجنرال هيربرت رايموند ماكماستر (الجيش الأميركي، متقاعد) زميل قديم، معهد هوفر، جامعة ستانفورد أمام لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية للاستماع حول الانسحاب من أفغانستان بتاريخ 5 تشرين الأول 2021.

نص الكلمة

إن الكارثة التي بدأت لتوها في أفغانستان هي نتيجة عدم الكفاءة. عدم الكفاءة القائمة على النرجسية الإستراتيجية، أو ميل القادة الأميركيين إلى تعريف العالم فقط فيما يتعلق بالولايات المتحدة، والافتراض أن ما يقررون فعله هو أمر حاسم في تأمين نتيجة إيجابية. تكمن مشكلة هذا الاتجاه في أنه لا يعترف بما يؤلفه الآخرون حول المستقبل الذي يتمتعون به، من الحلفاء إلى الخصوم إلى الأعداء. في أفغانستان أدى الافتقار إلى ما يسميه المؤرخ زاكاري شور "التعاطف الاستراتيجي" إلى سياسات واستراتيجيات على مدى عقدين من الزمن كانت تستند إلى ما نفضله وليس ما يتطلبه الموقف. أدت النرجسية الإستراتيجية إلى الخداع الذاتي، وقدم الخداع الذاتي مبرراً للهزيمة الذاتية.

يُعد عمل هذه اللجنة ضرورياً لأننا يجب أن نتعلم من الحرب الخاسرة في أفغانستان لإعادة بناء الكفاءة الاستراتيجية. إن الدرس الأساسي هو أن الحروب تفاعلية وأن التقدم في الحرب والدبلوماسية لا يسيران في اتجاه واحد. لهذا السبب لم تنته الحرب في أفغانستان والحرب الطويلة ضد التنظيمات الجهادية الإرهابية بل تدخل حقبة جديدة أكثر خطورة. إن احتواء الكارثة في أفغانستان ثم التعافي والتعلم منها سيتطلبان من قادة الولايات المتحدة مواجهة حقيقة تجربتنا في أفغانستان والتوقف عن التظاهر.

يجب أن نتوقف عن التظاهر بأن استسلامنا لطالبان في شباط عام 2020 والتنازلات اللاحقة لتلك المنظمة الإرهابية التي قوت أعداءنا وأضعفت حلفاءنا الأفغان لم تكن الأسباب الرئيسية لخسارة الحرب والعواقب التي لحقت بهذه الخسارة. شملت الضربات النفسية التي وجهناها لحلفائنا الأفغان التفاوض مع طالبان بدون الحكومة الأفغانية، وعدم الإصرار على وقف إطلاق النار، وإجبار الحكومة الأفغانية على إطلاق سراح 5000 إرهابي ومجرم، وتقليص الدعم الاستخباراتي، وإنهاء المطاردة النشطة لطالبان، وسحب جميع الطائرات الأميركية من البلاد، وإنهاء دعم المتعهدين لقوات الأمن الأفغانية.

يجب أن نتوقف عن التظاهر بأنه يمكننا إنهاء ما تسمى بالحروب التي لا نهاية لها بالانسحاب. لا تنتهي الحروب عندما ينسحب أحد الأطراف ويشنّ أعداؤنا جهاداً لا نهاية له. فشلنا في التعلّم من انسحابنا الكامل من العراق في كانون الأول عام 2011 وما تلاه من عودة ظهور القاعدة في العراق التي تحوّلت إلى داعش. بحلول صيف عام 2014 سيطرت داعش على أراض بحجم بريطانيا وأصبحت المنظّمة الإرهابية الأكثر تدميراً في التاريخ. بصفتها الفيلسوف واللاهوتي الإنجليزي لاحظ تشيسترتون أن الحرب قد لا تكون أفضل طريقة لتسوية الخلافات، لكنها قد تكون الطريقة الوحيدة لمنع تسويتها رغماً عنك.

يجب أن نتوقف عن التظاهر بأن كل جهودنا في أفغانستان قد ضاعت. نحن نراقب حركة طالبان وهي تحوّل المكاسب التي حققها الأفغان وتزيل الحريات التي حصل عليها الأفغان بمساعدة دولية منذ عام 2001. ومن المستحيل التنصّل من التقدّم بينما نشاهد حركة طالبان تقلب المكاسب وتعيد الرعب الذي كان خلال حكم التنظيم من عام 1996 إلى عام 2001. لم يتم تحويل أفغانستان إلى الدنمارك، لكن أفغانستان كانت بحاجة فقط لأن تكون أفغانستان مع حكومة معادية للإرهابيين الجهاديين، وقوات أمن قوية بما يكفي لتحمل القدرة التجديدية لطالبان.

يجب أن نتوقف عن التظاهر بأن النتيجة كانت ستكون أفضل لو تركنا أفغانستان بعد الحملة العسكرية الناجحة في عام 2001. لم يكن تعزيز المكاسب مرحلة اختيارية في الحرب. وقد تم توضيح ذلك في وصف الدكتور نادية شادلو لمتلازمة الإنكار الأميركية في كتابها "الحرب وفن الحكم" أو مقال العقيد كونراد كرين، "تجنّب فيتنام" حيث يلاحظ فيما يتعلق بتعزيز المكاسب العسكرية للوصول إلى نتيجة سياسية مستدامة "لم نتمكن أبداً من القيام بذلك مرة أخرى".

يجب أن نتوقف عن التظاهر بأن أميركا لا تستطيع أن تولّد الإرادة لجهود عسكرية متواصلة في الخارج. أولئك الذين يستشهدون باستطلاعات الرأي العام لصالح الانسحاب يجب أن ينسبوا عدم وجود دعم إلى فشل القادة في شرح ما كان على المحكّ في الحرب واستراتيجية تحقيق نتيجة جديرة بالتكاليف والمخاطر والتضحيات. بحلول عام 2018 كان المستوى المنخفض من الالتزام العسكري والمستوى المعقول من الدعم المالي متعدد المصادر يمكّن الأفغان من تحمّل وطأة القتال. إن الجهود المستمرة في كوريا وسيناء والبوسنة وكوسوفو وكولومبيا هي مجرد أمثلة قليلة للجهود الناجحة والمستمرة طويلة المدى.

يجب أن نتوقف عن التظاهر بوجود حلول قصيرة المدى لمشاكل طويلة الأمد. أفغانستان لم تكن حرباً لعشرين عاماً، بل كانت حرباً دامت عاماً واحداً وخيضت عشرين مرة. أدّى نهجنا قصير المدى إلى زيادة تكلفة الحرب ومدّتها. وقد شجعت تصريحات الانسحاب المستمرة عبر ثلاث إدارات من جرأة أعدائنا، وزرعت الشكوك بين حلفائنا، وشجعت سلوك التحوّط، وكزّست الفساد، وأضعفت مؤسسات الدولة.

يجب أن نتوقف عن التظاهر بأننا نستطيع محاربة الذين نتمنّاهم أن يكونوا أعداءنا بدلاً من أعدائنا الفعليين. إن طالبان لم تتغير، وهي متشابكة مع منظّمات إرهابية أخرى، وهي مصمّمة على إعادة فرض الشريعة الوحشية. إن إعادة تأسيس إمارة أفغانستان الإسلامية هو انتصار للقاعدة والجهاديين الآخرين كما هو الحال بالنسبة لطالبان. إن فكرة الشراكة مع طالبان لمحاربة الإرهاب تشبه الشراكة مع المجرمين لمحاربة الجريمة.

يجب أن نتوقف عن التظاهر بأن تشويه السمعة من قبل "المجتمع الدولي" سيؤثر على طالبان. إن الفكرة المبنية على أن أعداء الإنسانية العازمين على إعادة أفغانستان إلى القرن السابع، أو على أن منظمة يقودها شخص شجع ابنه البالغ من العمر سبعة عشر عامًا على أن يصبح مفجرًا انتحاريًا، قلقون بشأن التغريدات الموبخة أو الخطابات المرفوضة في واشنطن ونيويورك وبروكسل هي فكرة مثيرة للسخرية.

كذلك يجب أن نتوقف عن التظاهر بإمكانية فصل الأدوات العسكرية عن الدبلوماسية. وكما لاحظ الوزير جورج شولتز فإن "التفاوض هو تعبير ملطّف عن الاستسلام ما لم يلق ظلال القوّة على طاولة المفاوضات." وخلال معظم فترات الحرب، ما فعلناه عسكريًا (على سبيل المثال لم نعد نستهدف طالبان أو الإعلان عن الجدول الزمني لانسحابنا) قطع في الواقع جهودنا السياسية والدبلوماسية. ظللنا نسمع أنه لا يوجد حل عسكري للحرب في أفغانستان. لكن من الواضح أن طالبان وداعميهم الباكستانيين وحلفاءهم من القاعدة وجدوا حلًا في أذهانهم. إن المزيد من الدبلوماسية مع منظمة إرهابية مثل طالبان دون احتمال استخدام القوّة لن يحقق شيئًا سوى المزيد من الإحراج.

يجب أن نتوقف عن التظاهر بأن الأعداء والخصوم سيلتزمون بتفضيلاتنا السياسية. وإلى أن يتغير الدافع الأساسي لجيشها، لن تكون باكستان أبدًا شريكًا موثوقًا به ضد المنظمات الإرهابية الجهادية. قامت وكالة الاستخبارات الباكستانية بتوجيه وإعادة بناء ودعم حركة طالبان بمساعدة القاعدة بعد عام 2001. علاوة على ذلك، فإن منطقة جنوب آسيا هي ساحة منافسة مع الصين وروسيا. والاستسلام والانسحاب من أفغانستان انتقص من قدرتنا على ردع صراع القوى العظمى والتنافس مع الصين وروسيا بدلاً من تعزيزها. الردع يستند إلى القدرة والإرادة وربما استنتج أعداؤنا أننا نفتقر إلى العامل الثاني.

أخيرًا، يجب أن نتوقف عن التظاهر بأن من المقبول خوض الحروب دون الالتزام بالفوز. كان الفوز في أفغانستان يعني تحقيق النيّة المحقّقة لضمان عدم تحوّل أفغانستان مرة أخرى إلى ملاذ للإرهابيين الجهاديين. لأن كل طرف في الحرب يحاول التفوّق على الآخر فإن عدم الالتزام بالفوز يؤدي إلى نتائج عكسية. وفقًا لنظرية قانون الحرب عند توماس أكويناس من غير الأخلاقي أيضًا القتال دون التصميم على النجاح. ابتكر قادتنا معجمًا جديدًا يتضمّن مصطلحات مثل "النهاية المسؤولة" كغطاء للتناقض الذي حصل عندما أرسلوا جنودًا إلى المعركة. في أفغانستان، قدّمت الاستراتيجيات الوهمية الموجهة نحو أهداف غير متبلورة مبررًا غير أخلاقي للهزيمة الذاتية.

إن العواقب الإنسانية والسياسية والأمنية لهزيمتنا الذاتية في أفغانستان سوف يتردد صداها إلى ما هو أبعد من جنوب آسيا. فقد اهتزت ثقة حلفائنا، وفي المقابل أعداؤنا يتشجعون. ويدّعي الإرهابيون الجهاديون النصر على القوّة العظمى في العالم. وتسرع إيران برنامجها النووي. ونشط المفاعل النووي لكوريا الشمالية مرة أخرى حيث يختبر المزيد من الصواريخ. وتجري روسيا بقيادة فلاديمير بوتين تدريبات عسكرية ضخمة لإظهار قوّتها من دول البلطيق إلى البحر الأسود وأوكرانيا. وتزيد الصين من تهديداتها لتايوان. من الضروري أن نتوقف عن التظاهر كخطوة أولى حتى نتمكّن من استعادة كفاءتنا الاستراتيجية وإعادة بناء ثقّتنا وثقة حلفائنا.

يتساءل العديد من الجنود والنساء وعائلاتهم عما إذا كانت الحرب في أفغانستان تستحق التضحيات. أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال هي نعم. لقد كانت حرب أميركا في أفغانستان مسعى عادلاً ونبيلًا. قضت قوّاتنا العسكرية على

القاعدة وأطاحت بالحكومة التي آوت إرهابيين ارتكبوا القتل الجماعي لحوالي 3000 ضحية بريئة. وبذلك أنقذ تحالفنا الشعب الأفغاني من جحيم حكم طالبان وسمح لهم بتغيير المجتمع الأفغاني. إن جهودنا المتواصلة جنباً إلى جنب مع الأفغان الشجعان وأعضاء التحالف الآخرين على حدود العصر الحديث بين البربرية والحضارة منعت هجمات لا تعدّ. يجب على الجنود والنساء الأميركيين أن يفتخروا بما أنجزوه وأن يعلموا أننا نريدهم أن يظلوا مستعدين للقتال لأن الحروب كما ذكرنا سابقاً لا تنتهي بانسحاب طرف واحد. الحرب ضد الإرهابيين الجهاديين لم تنته بعد، بل تدخل مرحلة جديدة أكثر خطورة.

تهديدات تركية بحملة عسكرية في شمال سوريا

الموضوع

أبرز ما ورد في الصحف والمصادر التركية، بين 10 تشرين الأول و21 تشرين الأول، حول عملية عسكرية تركية محتملة في سوريا.

أبرز التصريحات

تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان:

- تركيا مصممة على القضاء على التهديدات الناشئة من شمال سوريا، إما عبر القوات النشطة هناك أو بوسائلنا الخاصة.
- سيواصل الجيش التركي حملة مختلفة جداً في شمال سوريا بعد مقتل ضابطي شرطة تركيين على يد وحدات حماية الشعب الكردية.
- سوريا مليئة بحزب العمال الكردستاني، ووحدات حماية الشعب، وحزب الاتحاد الديمقراطي. الولايات المتحدة هي الطرف الرئيسي الذي يقدم لهم الدعم .
- لم يبق لدينا صبر فيما يتعلق ببعض المناطق في سوريا التي تعتبر مصدر الهجمات على بلدنا.
- الهجوم الأخير على شرطتنا والمضايقات التي تستهدف أرضنا هي القشة التي قصمت ظهر البعير. سنتخذ خطوات لحل هذه المشاكل في أقرب وقت ممكن.
- نواصل القيام بكل ما يلزم في سوريا ولا يمكننا ترك الأمور تسير دون تدخل.

تصريحات وزير الخارجية التركية مولود جاويش أوغلو:

- ستقوم تركيا بما هو ضروري لأنها بتطهير شمال سوريا من الإرهابيين.
- في عام 2019، أبرمت تركيا اتفاقاً مع الولايات المتحدة في أعقاب عملية نبع السلام ضد وجود وحدات حماية الشعب على حدودها. وأوجد الاتفاق منطقة آمنة بين تل أبيب ورأس العين تحت سيطرة القوات التركية ونصت على انسحاب وحدات حماية الشعب الكردية حتى مسافة 30 كيلومتراً من الحدود التركية في الضفتين الشرقية والغربية للمنطقة.

- لم تف الولايات المتحدة وروسيا بوعودهما بخصوص سحب عناصر وحدات حماية الشعب في سوريا حتى مسافة 30 كيلومترًا من الحدود التركية. وعليه فإن روسيا والولايات المتحدة مسؤولتان أيضًا عن الهجمات. كما أن إدانات الولايات المتحدة للهجمات على تركيا كانت غير صادقة لأن واشنطن كانت تسلّح وتدرّب وحدات حماية الشعب.
- بعد أن وصل هؤلاء الإرهابيون إلى حدودنا وقاموا بتكثيف الهجمات، فإن ما يتعيّن علينا القيام به هو أن نأخذ الأمور بأيدينا وسنعمل كل ما يلزم لتطهير هذه المناطق من الإرهابيين.

تصريحات وزير الدفاع التركي خلوصي أكار :

- سنقوم في الوقت والمكان المناسبين بكل ما يلزم لحماية حقوقنا ومصالحنا... ولا يشك أحد في ذلك.
- من واجبنا حماية بلدنا. إذا كان هناك إرهابيون، وإذا لم تتمكن القوى الأخرى من اتخاذ أي إجراء ضدهم، فعلىنا أن نفعل ذلك.
- لم ولن نسمح بإنشاء ممر إرهابي هناك بأي شكل من الأشكال.
- بما أن تركيا قد وفّت بالوعود التي قطعتها في الاتفاقات مع الولايات المتحدة وروسيا، فلا ينبغي لأحد أن يشك في أن الدولة ستفعل كل ما هو ضروري لمواجهة هجمات حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب في شمال سوريا عندما يحين الوقت والمكان الصحيح.

الصفحة التركية:

- اكتملت الاستعدادات للعملية على خطوط منبج وتل تمر وعين عيسى وتل رفعت التي تحتلها منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية. إذا تم تطهير هذه الأماكن من الإرهاب فسيعود ما لا يقل عن مليوني سوري إلى ديارهم.
- بحسب قادة من المعارضة السورية فإن الاستعدادات للعملية قد اكتملت إلى حد كبير بتعليمات من تركيا والمعارضة حاليًا تنتظر القرار التركي للبدء.
- منطقة تل رفعت هي بؤرة الهجمات التي استهدفت منطقتي "درع الفرات" و"غصن الزيتون" اللتين حررتهما تركيا من الإرهاب. وأصبح المبنى الزراعي في تل رفعت المقر الرئيسي لحزب العمال الكردستاني، وتحول مصنع للسجاد إلى مقرّ للحزب في المدينة. كما أن ثالث أكبر مقرّ يقع في منطقة الشيخ عيسى.
- ربط مسلحو حزب العمال الكردستاني طريق دير سميل من تل رفعت وبلدة الشيخ هلال والشيخ عيسى بأنفاق تحت الأرض.
- بحسب لقطات مسجّلة لطائرات بدون طيار، فإن إرهابيي وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني منشغلون بحفر الخنادق وتحويل قرية الشيخ عيسى إلى مقر عسكري. استُخدمت القرية كمنطقة انطلاق للهجمات الأخيرة التي استهدفت تركيا. وقد صادروا بالقوة منازل السكان المحليين في المنطقة، حيث لا يمكن رؤية المدنيين في الشوارع.

- تدرس تركيا استهداف تل رفعت وأعزاز في عمليات مكافحة الإرهاب عقب الهجمات على قوات الأمن والمدنيين.
- يلاحظ المسؤولون الأتراك أن موسكو فشلت في تنفيذ وعودها بالسيطرة على وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني في سوريا، حيث شنّ التنظيم الإرهابي عدّة هجمات في المناطق الآمنة التي شكّلها الجيش الوطني بدعم من تركيا.
- وحدات حماية الشعب، التي تحتل ما يقرب من ثلث الأراضي السورية بدعم من الولايات المتحدة، تستهدف بشكل متكرر أعزاز ومارع والباب وجرابلس وعفرين وتل أبيض ورأس العين في شمال البلاد بالأسلحة الثقيلة.
- المنطقة الأكثر تعرّضاً للهجمات بعد تل رفعت هي منطقة منبج في حلب، وتقع على بعد 30 كيلومتراً من الحدود التركية، وحي عين العرب، المعروف أيضاً باسم كوباني، على الحدود. كما تهدد وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني أمن منطقتي تل أبيض ورأس العين الواقعتين في منطقة عملية نبع السلام على الحدود السورية التركية.
- قال مسؤول تركي كبير: "من الضروري إخلاء المناطق، ولا سيما منطقة تل رفعت التي تُشنّ منها هجمات باستمرار ضدنا. القرار اتُخذ وسيتم التنسيق اللازم مع دول بعينها. هذا الموضوع سيناقش مع روسيا والولايات المتحدة."
- قال مسؤول تركي: "يجب دفع وحدات حماية الشعب / حزب العمال الكردستاني إلى الوراء 30 كيلومتراً على الأقل، مشيراً إلى أن روسيا كانت تسيطر تماماً على المناطق التي جاءت منها الهجمات الأخيرة، إلى جانب بعض العناصر الإيرانية".
- قال مسؤولان تركيان إن تركيا تستعد لعملية عسكرية جديدة محتملة ضد الجناح السوري لوحدة حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني المدعوم من الولايات المتحدة في شمال سوريا إذا فشلت المحادثات مع الولايات المتحدة وروسيا.
- بما أن موسكو وواشنطن لم تفيًا بمتطلبات الاتفاقات المُبرمة قبل عامين لم يعد أمام أنقرة بديل سوى إنهاء المهمة التي بدأتها.
- حسب آخر التحذيرات التي وجهتها تركيا، فإن البلاد قد توجّه ضربة كبيرة للتنظيم الإرهابي في أي وقت، على الرغم من عدم تحديد موعد أو وقت، بحسب مصادر في أنقرة .
- كل القدرات التشغيلية لتركيا جاهزة وتفضّل الدولة إبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة ومنح الأطراف المعنية فرصة للوفاء بالتزاماتها.
- سيتحدث أردوغان مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد المحادثات مع بايدن آخر الشهر. وإذا لم تؤد المحادثات الدبلوماسية إلى نتيجة ولم يغادر حزب الاتحاد الديمقراطي هذه المناطق فإن العملية العسكرية تبدو حتمية.

عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي

الموضوع

نصّ كتبه اللواء الإسرائيلي ياكوف آميدرور⁴ تحت عنوان "عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي" في معهد القدس للإستراتيجية والأمن الإسرائيلي وذلك في شهر تموز 2021.

النص الحرفي

يُقال في كثير من الأحيان إن "إسرائيل" تفتقر إلى نموذج أو عقيدة أمن قومي رسمية ومقبولة من شأنها أن تُوطّر السياسات والجهود المبذولة لبناء القوّة العسكرية واستخدامها. هذا يعني الحاجة إلى بوصلة من شأنها أن توجّه الجهود الوطنية وتحديد الأولويات في المجال العسكري والاستخباراتي، وعلى نفس القدر من الأهمية - في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية ذات الصلة والأبعاد أيضًا. الحجّة التي يتم الدفع بها أنه بدلاً من أن تتخذ "إسرائيل" القرارات على شاكلة ردّة فعل على الضغوط المحلية والفورية عليها أن تنشئ في مجال الأمن القومي مجموعة من "الأهداف الكبرى"، التي يمكنها (الأهداف) أن تصمد أمام ويلات الزمن. إن تحديد هذه الأهداف ووضعها كتابيًا سيساعد في تجنّب قرارات متسرّعة لا تتناسب مع احتياجات البلاد على المدى الطويل.

من أعرف الإدارة الجديدة في العديد من البلدان الغربية الحديثة أن تعبّر عن وجهة نظرها بشأن أولويات الأمن القومي، ويصبح هذا مرجعًا للأذرع التنفيذية للحكومة. إن الإدارة في الولايات المتحدة ملزمة بموجب القانون بنشر وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" الموقّعة الرسمية من رئيس الدولة ويُبذل قدر كبير من الجهد في صياغة مبادئها وصقل لغتها. من المفترض عمومًا إن أقرب نموذج لمثل هذه الوثيقة في تاريخ "إسرائيل" كتبها دافيد بن غوريون أول رئيس وزراء، أن عرض بن غوريون لمجلس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر 1953 كان عبارة عن مسح شامل لجميع مسائل الأمن القومي وآثارها (بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية الأخلاقية)، وهذا العرض لم يكن أكثر من تقرير شخصي للحالة على مدى سنتين.

⁴ زميل أقدام برتبة Anne and Greg Rosshandler في معهد القدس للاستراتيجية والأمن. شغل منصب مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء نتنياهو ورئيس مجلس الأمن القومي (نيسان/أبريل 2011 - تشرين الثاني/نوفمبر 2013). خدم لمدة 36 عامًا في مناصب عليا في جيش الدفاع الإسرائيلي (1966-2002)، ومنها منصب قائد الكليات العسكرية (بما في ذلك كلية الدفاع الوطني، وكلية الأركان والقيادة، وأكاديمية القيادة التكتيكية)، والسكرتير العسكري لوزير الدفاع، ومدير قسم تحليل الاستخبارات في الاستخبارات العسكرية، وكبير ضباط الاستخبارات في القيادة الشمالية. وهو أيضًا زميل متميز في مركز JINSA's. Gemunder. هو مؤلف لثلاثة كتب عن الاستخبارات والاستراتيجية العسكرية: تأملات في الجيش والأمن (العبرية، 2002)، والاستخبارات والنظرية والممارسة (العبرية، 2006)، والفوز في حرب مكافحة التمرد: التجربة الإسرائيلية (JCPA، 2008).

لا توجد وثيقة رسمية لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي مكتوبة منذ ذلك الحين، على الرغم من وجود عدة محاولات تطوير عقيدة دفاعية شاملة. أما اللجان التي عُيِّنت لكتابة مفهوم الأمن التكاملي على المستوى الوطني فكتبت مسودة وثائق لكنها لم تحظ بموافقة مجلس الوزراء.

في عام 2015 لم تحصل وثيقة "استراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي"، التي كُتبت بناءً على طلب رئيس الأركان على ختم الموافقة من القيادة السياسية الإسرائيلية، على الرغم من أنه كان لها تأثير على البناء العسكري واستخدام القوة، مع التركيز على مفهوم ما يسمّى: "الحملات ما بين الحروب" (CBW، أو MABAM بالعبرية بالأحرف الأولى). في عام 2018 أفادت تقارير أن رئيس الوزراء نتنياهو صاغ مفهومًا كاملاً للأمن القومي نُشرت أجزاء منه، وإن لم تكن اقتباسات مباشرة من عقيدة لنتنياهو. في خريف عام 2019 نشر رئيس الأركان السابق للجيش الإسرائيلي للفتنانت جنرال (احتياط) غادي إيزنكوت وزميله الدكتور غابي سيبوني وثيقة شاملة تحدد التحديات التي تواجهها "إسرائيل" وتقدّم سبل التعامل معها. لكن حتى هذا النص المنظم لا يرقى إلى مستوى التعريف بوثيقة أمنية رسمية.

هذه الورقة عبارة عن تلخيص لما ينبغي اعتباره، في أفضل تقدير لي، "مفهوم الأمن القومي لدولة إسرائيل" في السنوات الأخيرة. وهو مفهوم متجذّر من المرحلة المباشرة بعد حرب الاستقلال الإسرائيلية من أوائل الخمسينيات حتى يومنا هذا. إن "مفهوم الأمن القومي" ليس "وصفة" تعنى بالاستجابة للتحديات العرضية، كما أنه ليس نصًا مقدّمًا يقدّم حلولاً رسمية. إنه عبارة عن صياغة لـ "المبادئ الأولى" التي يمكن أن تساعد في التفكير، ولا سيما في التخطيط طويل المدى، وفي تحديد الأولويات وتخصيص الموارد. وهذه الوثيقة لا تفترض كيفية التعامل مع أزمات معيّنة.

أنا أزعّم أنه لا يوجد لدى "إسرائيل" مثل هذه الوثيقة إلا أنها تمتلك مفهومًا للأمن القومي الذي يمكن وصفه بأنه عقيدة "شفهية". (أعني بكلمة "شفهي" أنها تقليدية ومقبولة، كما النصوص التفسيرية "الشفهية" للتقاليد اليهودية). كان هذا المفهوم رغم أنه غير رسمي شائعاً لدى معظم صنّاع القرار الإسرائيليين على مر السنين، مع نقاط تركيز معيّنة فريدة لكل حكومة في وقتها تحددها الحقائق المتغيرة ونظرة رئيس الوزراء للعالم.

بالمعنى الدقيق للعبارة، يجب أن تخدم عقيدة الأمن القومي توجيه الفكر والإجراءات في غياب الحلول الدبلوماسية. يجب أن تنطلق من افتراض أن الجهود والترتيبات الدبلوماسية تفقد أهميتها في مواجهة استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة من قبل الخصم. وهكذا فإن الجهود الدبلوماسية أو الاتفاقات في هذا السياق (الدبلوماسي) ليست جزءاً من العقيدة القومية مما يجعلها أقرب إلى العقيدة الدفاعية بالمعنى الضيق للمصطلح.

ومع ذلك فإن العقيدة ومشتقاتها يجب أن تخدم عملية صنع القرار خلال المفاوضات الرامية إلى تحقيق اتفاق دبلوماسي أو "معاهدات السلام" على وجه الخصوص. في مثل هذه الأوقات تعمل العقيدة بشكل أساسي على تحديد النقاط التي تكون فيها الاتفاقات المقترحة مكتملة لمتطلبات الأمن القومي أو قد تعرّضها للخطر في الواقع. هذا لا يعني أنه يجب رفض الاتفاقات، لكن يجب تسليط الضوء على مثل نقاط الضعف هذه. إن الأداة الرئيسية لتطبيق عقيدة الأمن القومي هي جيش الدفاع الإسرائيلي، لكنه ليس المنظمة الوحيدة المشاركة فمجتمع الاستخبارات أيضاً له دور مهم يقوم به للدفاع عن "إسرائيل"، وتحديداً الموساد وقوى الأمن العام (الشاباك)، وفي بعض الحالات أيضاً هيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية، والوكالة الوطنية السيبرانية والشرطة الإسرائيلية أول المستجيبين.

بالمعنى الأوسع، يجب على وزارة الخارجية والإدارات الحكومية الأخرى ذات الصلة في التأثير على مكانة "إسرائيل" في العالم (وتفاعلاتها الدبلوماسية والاقتصادية) أن تتمسك أيضًا بالمبادئ التوجيهية من عقيدة الدفاع والعمل وفقًا لذلك.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الحقائق المعقدة للعالم الحديث، من الأمور الحيوية إقامة تعاون ثابت ومستمر بين جميع فروع مجتمع الأمن القومي على أوسع نطاق. هذا بالتأكيد صحيح (موجود) في فترات ما بين الحربين، ولكن يجب أن يكون موجودًا أيضًا خلال فترة الحرب. في الحالات الناشئة المعقدة والمتعددة الأوجه في مجال الأمن القومي، هناك بالفعل أعمال غير عسكرية ينبغي أن تكون موجودة ويجب تنفيذها لتحقيق الأهداف القومية الإسرائيلية. ثم إن الدبلوماسية والأنشطة الاستخباراتية والعلاقات التجارية، فضلًا عن الأدوات الاستراتيجية الأخرى، كلها أدوات هامة في هذا الإطار المحدد على نطاق واسع. ومع ذلك ينبغي أن يكون واضحًا أن الدبلوماسية وغيرها من التدابير غير العسكرية لا يمكن أن تحلّ محلّ الحاجة إلى بناء القدرات العسكرية. ولا يزال توفير القدرات العسكرية ضرورة للحالات الوخيمة التي قد تنشأ بسبب أعمال العدو العسكرية ضد "إسرائيل" ومواطنيها.

لتنفيذ مفهوم الأمن القومي تحتاج البلاد إلى اقتصاد قوي للحفاظ على مختلف العناصر النظامية وتمويل الأعمال الحربية الفعلية عند الضرورة. وكما يقول نيكولو مكيافيلي: تتطلّب الحرب ثلاثة أشياء: "المال، المال، والمزيد من المال". ومن هنا الأهمية الكبيرة لاقتصاد قومي صحيّ مرّن ومنتام. (لم يتم تناول الاقتصاد في هذه الورقة)

إن قوة القيادة الإسرائيلية، وهيكلية صنع القرار الوطني، وقدرة المستويات العليا على تنفيذ (تطبيق) سياسات الأمن القومي، هي أيضًا مكونات حيوية لتنفيذ السياسات العقلانية (المنطقية)، ولقدرة القادة الإسرائيليين على الصمود أمام الضغوط الثقيلة التي تفرضها عليهم تحديات الأمن القومي. (هذه المسائل تقع أيضًا خارج نطاق هذه الورقة. والافتراض الأساسي من هذه الدراسة هو وجود مسار اتخاذ القرار السليم من قبل قيادة عقلانية بهدف تأمين احتياجات دولة "إسرائيل").

في الوقت نفسه تكتسب مرونة المجتمع الإسرائيلي أهمية كبيرة، وعلى وجه التحديد قدرته على تحمّل الضغوط المتجدّرة من تحديات الأمن القومي للبلاد، وإلى حد كبير التضحيات المطلوبة في زمن الحرب. في حين أن هناك علاقة غير قابلة للفصل بين المرونة الاجتماعية والقدرة على الردّ على تحديات الأمن القومي، ولكن هذا أيضًا لن يتم التعامل معه في هذه الورقة التي تركّز على عقيدة الأمن القومي بعبارات ضيّقة.

قد يجادل البعض بأن مناقشة الأمن القومي يجب أن يسبقها عرض مفهوم وطني شامل للقيم والمصالح الأساسية للأمة من أجل تحديد ما يجب على قوات الأمن الدفاع عنه وما هي المخاطر التي يجب عليها تجنبها. في هذه الورقة اخترت عدم معالجة هذه القضايا. افتراضي هو أن قيم ومصالح "إسرائيل" الأساسية محددة ومقبولة بما فيه الكفاية من المجتمع اليهودي في دولة "إسرائيل" ومن أولئك الذين في الخارج ويرغبون في رؤية الدولة القومية لليهود آمنة، مزدهرة، وتتقدم باعتبارها دولة يهودية وديمقراطية على أرض "إسرائيل".

بالنظر إلى كل هذه التحذيرات، يجب أن تحلل دراسة منفصلة جميع العناصر المذكورة أعلاه والتي لا تغطيها هذه الورقة. مثل هذه الدراسة من شأنها أن تنتج وثيقة أساسية تحدد جوهر "القوة القومية" لدولة "إسرائيل"، وبناءها والحفاظ عليها والنهوض بها. هذا من شأنه أن يشكل طبقة عليا من المصالح الاستراتيجية والدبلوماسية والسياسية ذات نطاق أوسع من هذه الورقة. مثل هذه الدراسة سوف تسمح لجهات النظر السياسية والأيدولوجية للمؤلف بأن تكون أكثر وضوحًا بكثير من هذه الورقة (التي تتعامل مرة أخرى مع أضييق جوانب "الأمن القومي").

انطلاقًا من عقيدة أمن قومي، ينبغي على مؤسسة الدفاع أن تستنتج مبادئ بناء القوة واستخدامها. وهذا ينطبق على جميع أجهزة الأمن بقيادة جيش الدفاع الإسرائيلي، فضلاً عن مكونات مجتمع الاستخبارات، AEI، والهيئة الوطنية السيبرانية، والمنظمات التابعة لوزارة الأمن الداخلي وإلى حد ما وزارة الخارجية والوزارات الأخرى التي تتعامل مع جوانب الأمن القومي.

تعرض هذه الورقة ما أعتقد أنه مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي الفعلي - الذي يشكل بصورة غير رسمية عقيدة مساندة.

لغرض هذه الورقة، يجوز تعريف مفهوم الأمن القومي على النحو التالي:

يجب أن يحكم مفهوم الأمن القومي قواعد تحكم إيجاد القدرات اللازمة للدولة (بناء القوة) وتطبيق هذه القدرات (استخدام القوة) في مواجهة التهديدات باستخدام القوة أو الاستخدام الفعلي للعنف ضد "إسرائيل" ومواطنيها من قبل البلدان، والمنظمات والأفراد.

حقائق أساسية عن الوضع الأمني في "إسرائيل"

ثلاث حقائق أساسية يجب أن تُعتبر نقطة انطلاق لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي:

1. تعمل "إسرائيل" في وضع غير متماثل تمامًا فيما يتعلق بالقضايا الكمية الهامة (أي الأعداد والأحجام الخ). وسوف تواجه إلى الأبد فجوة بين حجم سكانها المقيمين (وعلى وجه التحديد حجم القطاعات التي تتحمل عبء الدفاع الوطني- أي دون احتساب معظم العرب والمجتمعات الأرثوذكسية المتطرفة) والبلدان المجاورة لها. هذه الأخيرة (البلدان المجاورة) كانت معادية لوجود "إسرائيل" في الماضي، وبعضها لا يزال كذلك.

ستظل "إسرائيل" دائمًا بلدًا صغيرًا في الحجم، وبالتالي شديدة الحساسية لأي فقدان في الأراضي وأمام المقذوفات النارية ذات المسار العالي (المدفعية والصواريخ) - على عكس معظم جيرانها. كما أنها تقف وحدها في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة، كدولة يهودية فريدة في مواجهة مجموعة عربية من 22 دولة ومجموعة إسلامية من 57 عضوًا.

2. لا يمكن لـ "إسرائيل" أبدًا الوصول إلى مرحلة "غزو برلين" في الشرق الأوسط، أي تحقيق انتصار حاسم في الحرب، مثل الحلفاء في الحرب العالمية الثانية؛ تلك لحظة من شأنها أن تحوّل جذريًا الثقافة السياسية في المنطقة التي تتعلق برغبة الدول والمنظمات المجاورة في القضاء على دولة "إسرائيل". هذا يعني أنه لا يمكن لأي انتصار في أي حرب أن يكفل مرة واحدة وإلى الأبد ألا تواجه "إسرائيل" تهديدات وجودية مرة أخرى. علاوة على ذلك، قد تكون

الهزيمة الأولى لـ "إسرائيل" هي الأخيرة، وهذا مؤكد إذا ما غزت القوى العربية أو الإسلامية أرضها. هذا ليس هو الحال بالنسبة لأي دولة عربية في الإقليم قد تهزمتها "إسرائيل" وتحتلتها. وبالتالي فإن "إسرائيل" محكوم عليها بالتخطيط للحرب القادمة في نهاية أي حرب تخوضها، بغض النظر عن مدى نجاحها؛ وفي كل حرب يجب أن تخرج منتصرة رغم كل الصعاب.

في تناقض حاد مع حال خصومها، لا يملك جيش الدفاع الإسرائيلي خيار التراجع. هذا هو عدم التماثل الحاد للغاية، في المعنى النوعي، الذي يؤثر بشكل كبير على استخدام القوة فضلاً عن تراكمها.

3. يتركز "مركز الثقل" في "إسرائيل" في مساحة ضيقة جغرافياً، في "غوش دان" حول تل أبيب، على مقربة تماماً من الحدود القديمة لـ "إسرائيل" - "الخط الأخضر" تل أبيب على بعد 10 أميال فقط من الخط الأخضر، وعلى بعد 45 ميلاً من الأردن حدود النهر، وعلى بعد 25 ميلاً من قطاع غزة. مركز الثقل هذا للجيش الإسرائيلي والدفاع ينطبق أيضاً على المؤسسات الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي التي مقرها تل أبيب. وبالتالي الحفاظ على العدو بعيداً عن منطقة تل أبيب الكبرى والدفاع عنها من الهجوم أمر حيوي وحرص لقدرة "إسرائيل" على البقاء على قيد الحياة والعمل خلال أي سيناريو في زمن الحرب.

إن الحفاظ على القدرة على نقل القوات من جبهة إلى أخرى أيضاً أمر حيوي لقدرة "إسرائيل" على الدفاع عن نفسها، مما يتطلب حرية الحركة على طول طرق وسط "إسرائيل" في كل الظروف. أكثر من ذلك، بسبب صغر حجم "إسرائيل" لا يوجد الكثير من البدائل عندما يتعلق الأمر بالبنية التحتية الحيوية، وهي نقطة ضعف خطيرة. في عصر الأسلحة عالية المسار: صعوبة الدفاع عن قلب البلد الاستراتيجي وضعف البنية التحتية من حيث العدد تصبح أكثر وضوحاً.

المبادئ والملاحظات التي توجه مفهوم الأمن القومي

إن الحقائق المذكورة أعلاه، وعوامل أخرى (مثل الدروس المستوحاة من تاريخ تجارب "إسرائيل" والشعب اليهودي)، أدت إلى ظهور عدة مبادئ توجه صانعي القرار، وتشكل في الواقع عقيدة غير مكتوبة ولكن مقبولة على نطاق واسع للأمن القومي.

وتشمل هذه المبادئ:

1. "إسرائيل" ستبذل كل جهد ممكن لتعزيز قدرتها على الدفاع عن نفسها بنفسها. لا يمكن ولا يجب الاعتماد على الآخرين لخوض حروبها. ("إسرائيل" انحرفت عن هذا المبدأ إلى حد ما في عام 1956، عندما نشرت فرنسا أسراباً جوية للدفاع عن سماء "إسرائيل". مواقع بطاريات الدفاع الصاروخي الأميركية في "إسرائيل" عام 1991 و2003 يمكن اعتبارها استثناء أيضاً. ولكن هذا كان ظرفاً فريداً. ومن المفارقات أنه كان نتيجة رغبة أميركا في ثني "إسرائيل" عن التصرف دفاعاً عن النفس ضد العراق وبالتالي تعطيل مكونات التحالف العربية).

هذا التصميم الأساسي والمبدئي، الذي يعود إلى تاريخ إنشاء الدولة، ومعه عوامل أخرى، ناتج عن دروس المحرقة-الهولوكوست. كما أنه يعكس خصوصية المأزق الجغرافي لـ "إسرائيل"، الذي لا يمكن أن يسمح بأي اعتماد على الحلول التي تعتمد على صنع القرار في الدول الأخرى. "إسرائيل" لا يوجد لديها وقت لذلك؛ يمكن انتهاء صلاحيتها (الحل) قبل وصول المساعدة.

لذلك يجب أن يضاف هذا المبدأ إلى رسالة "إسرائيل" الدائمة إلى العالم، وإلى الولايات المتحدة على وجه الخصوص: على عكس دول أوروبا، لا يجوز لـ "إسرائيل" أن تطلب من القوّات الأجنبية (أي الأميركية) الوقوف في وجه الأذى للدفاع عن "إسرائيل". قال تشرشل: "أعطينا الأدوات وسننهي العمل" - لكن "إسرائيل" تعني ذلك حقًا.

هذا المزيج من الذاكرة التاريخية والضرورات الأخلاقية والحاجات المهنية جعل من هذا المبدأ الحديدي حجر الزاوية في مفهوم الأمن القومي لـ "إسرائيل": "أن "إسرائيل" موجهة للدفاع عن نفسها بنفسها. وكان قادة الولايات المتحدة مقرّين بهذا المبدأ، بمن فيهم الرئيس أوباما.

في هذا السياق من المهم ملاحظة الانخفاض المطّرد الجاري لوجود أميركا في الساحة الشرق أوسطية. يتجلى هذا الانسحاب في الفشل في الرد على ضربات إيران ضد منشآت النفط السعودية، والهجمات الوحشية على مناطق الشحن في الخليج، وكذلك في إسقاط إيران لطائرة أميركية بدون طيار. الانسحاب الأميركي من الشرق الأوسط واضح أيضًا في التخلّي عن الأكراد في سوريا للهيمنة التركية. كل هذا يخدم لإثبات ما لا شك فيه - على الرغم من القتل المستهدف لقاسم سليمان في كانون الثاني/يناير 2020 من قبل الولايات المتحدة - وهو أن "إسرائيل" لا يمكنها إلا أن تعتمد على بناء قدراتها الخاصة للدفاع عن نفسها ضد العدو القريب والبعيد.

2. "إسرائيل" سوف تعظّم قدراتها عبر مشروع خدمة عسكرية في الجيش الوطني وإنشاء جيش كبير دائم (نسبة إلى حجم السكان). تعتمد "إسرائيل" أيضًا على الاستفادة الكاملة من قدرة الاستدعاء السريع للعديد من قوات الاحتياط المدربين تدريبًا جيدًا إلى ساحة المعركة. وهذا يتطلب فترة طويلة من الخدمة الإلزامية، يليها تدريب احتياطي مستمر والاستثمار في الحفاظ على الاستعداد القتالي لوحدات الاحتياط. هذه التدابير ضرورية في حالة الطوارئ للتغلب على ميزة الأعداد الكبيرة عند جيران "إسرائيل"، دون أي اعتماد على قوات أجنبية.

3. يجب على "إسرائيل" بناء قدرات رادعة على عدة مستويات - لثني هجمات العدو على أراضيها وسكانها، وكذلك لتجنب أي نوع من التهديد الوجودي على حد سواء. كما أنها ستعمل على الحفاظ على التفوّق الذي لا لبس فيه لقدراتها الاستراتيجية على جميع الأعداء، بالإضافة إلى ما يسمّى بـ "عقيدة بيغن"، كما أعلن عنها رئيس الوزراء مناحيم بيغن بعد بدء "عملية الأوبرا" ضد المفاعل النووي العراقي في عام 1981. إن منع وجود ترسانة نووية في أيدي قوة إقليمية معادية هو جزء لا يتجزأ من موقف "إسرائيل" الرادع.

4. للردع والدفاع بشكل فعّال على حد سواء، والهجوم والفوز عند الضرورة، يجب على "إسرائيل" أن تحافظ على "تفوّق نوعي" على أعدائها، معظمه عبر استخدام التكنولوجيا المتقدمة والقوى العاملة المؤهلة تأهيلاً عالياً، لا سيما في الطاقات البشرية عالية الكفاءة. "إسرائيل" سوف تفعل كل ما هو ضروري للحفاظ على مزاياها النوعية وزيادتها. لهذا الغرض يجب على "إسرائيل" استثمار موارد كبيرة: لتحديد موارد بشرية نوعية، وعبر تدريب منهجي لهذه المجموعة من القوى العاملة، وفي نشرها في الحقول الحساسة لاستغلال التفوّق النوعي - مثل التكنولوجيا، الاستخبارات، السايبر، الطيارين المقاتلين، ضباط البحرية وإلى حد ما القوّات الخاصة.

إن القدرة على استدعاء الأفضل والألمع تعتمد بدورها على الحفاظ على التجنيد الإجباري. يتيح التجنيد إمكان التدقيق في مجموعة كاملة من طلاب المدارس الثانوية واختيار الأنسب للعمل في طليعة الحقول المذكورة أعلاه، وتوجيه

الرجال الآخرين المؤهلين تأهيلاً عالياً (والنساء في بعض الحالات) إلى الوحدات القتالية البرية، وهي الأرض الخصبة لإنتاج القيادات العسكرية. يضاف إلى ذلك الدور الاجتماعي للتجنيد الذي يساهم في المرونة والتماسك القومي.

في الوقت نفسه يجب على "إسرائيل" أن تطوّر صناعاتها الدفاعية، التي من المتوقع أن توفر العناصر وأنظمة الأسلحة التي تخدم بمثابة "مغيّر لقواعد اللعبة". لا يمكن لـ "إسرائيل" الاعتماد بشكل كامل على الاستحواذ على التكنولوجيات الحيوية من الخارج، وبالتالي يجب أن تحافظ على صناعاتها الدفاعية وتطوّرهما. (مبدأ طبيعي أنه يجب على "إسرائيل" أن تجد أسواق تصدير لصناعاتها الدفاعية للإبقاء عليها قابلة للحياة ماليًا).

يجب الحفاظ على عناصر التفوق النوعي عبر الدعم الأميركي. منذ عام 2008، والإدارة الأميركية ملزمة بموجب القانون بالحفاظ على QME (التفوق العسكري النوعي) الإسرائيلي وأن تقدّم تقريرًا إلى الكونغرس سنويًا أن هذا هو الحال بالفعل. هذا الالتزام ذو قيمة كبيرة بالنسبة إلى "إسرائيل"، وخاصة في مجال التكنولوجيا، وكذلك في رسالة الردع التي يوصلها.

5. يجب على "إسرائيل" الحفاظ على فيلق استخباراتي كبير (مقارنة بحجمها) يعمل في عدة مهام متوازية متكاملة:

- تحسين فهم البيئة الاستراتيجية وتحقيق الإنذار المبكر للأحداث والعناصر التي قد تشكّل خطرًا، وتجنّب التهديدات قبل استحقاقها.
- مع ازدياد أهمية الـ PGMS (الذخائر الدقيقة الموجهة)، من الضروري التأكد من أن "الأهداف الاستخباراتية" توفر القدرة على ضرب عدد كبير من الأهداف بدقة عالية؛ وتركيز النار حيث تأثيرها سيكون أكبر: الأولوية لتدمير أهداف تضمن أكبر ضرر مهم وفعال لقدرات العدو.
- حرب الاستخبارات: المجتمع الاستخباراتي أيضًا يوفر لـ "إسرائيل" قدرة للعمل "تحت الرادار"، دون الحاجة إلى استخدام القوة في الأماكن العامة. في الوقت الحاضر تنفّذ هذه النقطة في سياق "الحملة بين الحروب". إن التأخر في إتمام المشروع النووي العسكري الإيراني والضرر الكبير لشبكات الإرهاب الإيرانية في جميع أنحاء العالم هما مثالان على الحرب الاستخباراتية الإسرائيلية.

6. يجب على "إسرائيل" تطوير قدرات الدفاع السيبرانية لحماية نظمها الدفاعية والمدنية، وكذلك قدراتها الهجومية السيبرانية ضد أي جهة تستخدم هذا المجال ضد "إسرائيل". بينما تصبح هذه القدرات أكثر تعقيدًا تقدّم لـ "إسرائيل" أدوات قوية أبعد من حجمها (لـ "إسرائيل") المادي والديموغرافي، وتوفّر لها مكانة دولية يمكن أن تترجم إلى مكاسب استراتيجية في ساحات أخرى.

7. إن الطبيعة المتغيّرة للتهديد على المناطق الخلفية لـ "إسرائيل" (العسكرية والمدنية) بسبب عدد القذائف والصواريخ في ترسانات العدو ودقّتها المتزايدة – تتطلب تحويلًا كبيرًا في ترتيب الأولوية التي تُعطى للدفاع عن الجبهة الداخلية. هذا بدوره يعني أنه يجب تقديم أربعة جهود رئيسية: الدفاع النشط لاعتراض الصواريخ والمقذوفات؛ الدفاع السلبي (أي تحصين الأهداف المحتملة لحماية السكان)، القدرة على تحديد وتدمير مواقع قاذفات العدو، والأفضل قبل استخدامها (معادلة الضربة المضادة)، وتعزيز الردع عبر قدرة "إسرائيل" على إلحاق خسائر فادحة في أصول العدو الحيوية. الهدف من الجهد الدفاعي العام في المناطق الخلفية (وفي البحر) هو تمكين النظم العسكرية والمدنية من مواصلة وظائفها كما في الأوقات العادية.

8. تستند القوّة العسكرية الإسرائيلية إلى المكونات التالية التي يجب الحفاظ عليها وتعزيزها باستمرار:

- قوة جوية قوية وحديثة، مما يتيح العمل على مدى مسافات طويلة في الشرق الأوسط.
- القوآت البرية الكبيرة نسبيًا - والتي ينبغي جعلها أكثر فتكًا وأقل عُرضة للخطر في ساحة المعركة.
- قوة بحرية صغيرة ولكن متطورة للغاية-للعمل عبر حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله وفي جنوب "إسرائيل"، على سطح البحر وتحت.
- نظام دفاع نشط وسليبي متعدد الطبقات يحمي الجبهة الداخلية.
- استخدام الذخائر الموجهة بدقة، بكميات كبيرة، مدعومة باستهداف فعّال وشامل، مما يجعل من الممكن (جدًا) الاستخدام المكثف للضربات الدقيقة.

على الرغم من الصعوبات، تحتاج "إسرائيل" إلى العودة إلى الهجوم التقليدي عبر استخدام القوآت البرية على نطاق واسع، لضمان القدرة على المناورة لتحقيق أهداف المعركة. المسار الصحيح لجيش الدفاع الإسرائيلي هو هيكل قيادي يجمع بين قيادات الأقاليم وقوآت ضاربة متنقلة.

قد يكون من المستحسن لجيش الدفاع الإسرائيلي إنشاء فيلق صواريخ، يعمل على مجموعة متنوعة من صواريخ الكروز والأرض-أرض في مديات مختلفة. هذا سيريح القوآت الجوية الإسرائيلية من بعض مهامها. وسيسهّل فيلق صواريخ جديد ضربات على أهداف بعيدة بغضّ النظر عن قدرات سلاح الجو الإسرائيلي. هذا مهم لأن المطارات عُرضة للهجوم، وبسبب الأسئلة المتعلقة بحق سلاح الجو في المرور في سماء الدول الأخرى.

9. لتنفيذ كل هذه القرارات يجب أن تستثمر "إسرائيل" جزءًا مهمًا من ميزانيتها الوطنية والنتاج القومي الإجمالي في تطوير الجيش والاستخبارات والأنظمة الصناعية اللازمة لهذا الغرض - مع تركيز خاص على مشاريع البحث والتطوير ذات الصلة. تستثمر "إسرائيل" في مثل هذه القدرات (5.2٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام 2018)، مقارنة مع حجم اقتصادها، أكثر مما تفعله الولايات المتحدة، وأكثر من الدول الأوروبية بشكل ملحوظ. ستكون حزمة المساعدات العسكرية الأميركية (38 مليار دولار للسنة المالية 2018 إلى 2027) مهمة دائمًا في تمويل الاحتياجات الدفاعية لـ "إسرائيل". يجب على "إسرائيل" ألا تتخلّى عن هذه المساعدة الأميركية حتى لو كان بإمكانها القيام بذلك. (3.8 مليار دولار سنويًا من المساعدات العسكرية الأميركية هي واحد بالمئة فقط من الناتج القومي الإجمالي لـ "إسرائيل"). تحمل حزمة المساعدات العسكرية قيمة رمزية كبيرة لأنها تشير إلى التزام أميركي صلب تجاه "إسرائيل". كما أن لها آثارًا استراتيجية على بناء القوّة ولتجديد المخزونات خلال الحرب ومن أجل تعزيز قدرات جيش الدفاع الإسرائيلي في مرحلة ما بعد الصراع.

سيطلب الارتفاع في طبيعة ومستوى التهديد من عدّة مصادر في السنوات الأخيرة زيادة في ميزانية الدفاع السنوية بعدة مليارات من الدولارات. وهذا يعني أن ميزانية جيش الدفاع الإسرائيلي ستحتاج إلى زيادة نسبتها من الناتج القومي الإجمالي. كما أشرنا أعلاه، فإن التهديد المتزايد هو نتيجة لزيادة قدرة العدو (كمًا ونوعًا، أي من حيث الدقة) لضرب الأهداف في المنطقة الخلفية لـ "إسرائيل"؛ فضلًا عن ازدياد التهديد من دول ما وراء الأفق، وخاصة إيران، والحاجة إلى بناء قدرات أفضل للدفاع والهجوم السيبراني. هذه التهديدات إذا تحققت قد تشكّل خطرًا استراتيجيًا شديدًا على "إسرائيل" بقدر ما قد تعطلّ قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي على القتال، ويمكن أن تؤثر على أداء الجبهة الداخلية. ولذلك على "إسرائيل" أن تحسّن بعض قدراتها الدفاعية والهجومية الحيوية مع ميزانية إضافية.

10. نظرًا لضيق هامش الأمن الإسرائيلي، فإن سياسة "إسرائيل" يجب أن تكون حذرة ومحسوبة. على سبيل المثال: "إسرائيل" يجب أن تتجنب الانجرار إلى حروب غير ضرورية، ويجب أن تبدأ "الحروب الوقائية" فقط في حال لم يكن هناك خيار آخر متاح لتجنب مخاطر أكبر في المستقبل. يجب على "إسرائيل" دائمًا اختيار سياسة حذرة في مجال الأمن القومي، حتى لو كان هذا يعني التخلي عن خيار "مكاسب أكبر عبر مخاطر أكبر". "الحذر أفضل من المقامرة" هو المقاربة الصحيحة في معظم الحالات بالنسبة للبلدان الصغيرة بشكل عام. ("إسرائيل" تبقى في هذه الفئة). ومع ذلك يجب على "إسرائيل" أيضًا إبقاء العين مفتوحة على الفرص التي قد تنشأ، خاصة في أوقات التغيرات الكبيرة أو الأزمات العميقة للاستفادة من مثل هذه الحالات، حتى لو لم يكن هناك ضمان للنجاح. إن الحفاظ على التوازن المعقد بين "الحذر" و "الاستفادة من الفرص" هو واحد من أكثر الجوانب الصعبة في صنع القرار. هذا المستوى من التعقيد هو أحد أسباب الحاجة إلى استثمار موارد كبيرة في بناء القوة حتى في أوقات الهدوء النسبي.
11. ستعمل "إسرائيل" على نقل المعارك إلى أبعد مكان ممكن من حدودها. يمكن القيام بذلك في وقت السلم عن طريق وضع معايير دفاعية أو أنظمة أمنية ملزمة تنشئ "طوقًا صحيًا" خارج الحدود السيادية لـ "إسرائيل"؛ عن طريق دفع القتال في زمن الحرب إلى أراضي العدو أينما تكون الحدود قريبة بشكل غير مريح من معقله الاستراتيجي. يجب على "إسرائيل" أيضًا أن تطمح إلى "حدود يمكن الدفاع عنها"، أي خطوط دفاع تمكن جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي ينتشر في البداية مع قواته الاعتيادية، لكي تتصدى لهجوم من قبل أي تحالف معادٍ (إلى حين استدعاء الاحتياط). خلافًا للدعاء بأن "الإقليم الجغرافي ليس له قيمة في عصر الصواريخ" فإن البعد الجغرافي في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي مهم للغاية، وبشكل أكبر في عصر الصواريخ. وذلك لأن "مركز الثقل" في "إسرائيل" يتركز في منطقة صغيرة حول تل أبيب، وأيضًا بسبب الحاجة لنشر الأصول الحيوية بعيدًا عن هذه المنطقة (مركز الثقل) حتى في عصر الصواريخ، والحفاظ على بقاء صواريخ العدو وقاذفات صواريخه بعيدة قدر الإمكان عن البنية التحتية الحيوية والمراكز السكانية، وبالتالي توفير الوقت للإنذار المبكر ولإنجاح اعتراض الصواريخ.
12. في زمن الحرب، ينبغي على جيش الدفاع الإسرائيلي ومجتمع الاستخبارات بناء القدرة على القيام بعمليات هجومية في ساحتين منفصلتين بالتوازي وفي حالة تصاعدية. هذا يعني أن دولة "إسرائيل" تحتاج إلى الدفاع من جميع الاتجاهات – في البحر وعلى الأرض وفي الجو. ويجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يكون قادرًا على الذهاب في الهجوم على جبهة واحدة كبيرة (اليوم من المرجح أن تكون هذه الجبهة هي الشمالية والتي تشمل لبنان وسوريا)، وقبل إتمام هذا الهجوم بنجاح يجب أن يكون قادرًا على أخذ زمام المبادرة أيضًا في جبهة ثانية (ربما غزة). يجب على سلاح الجو أن يكون قادرًا على تدمير الآلاف من الأهداف بشكل مستمر، في النطاقات التي لا تتطلب التزود بالوقود في الجو، وتدمير الأهداف الرئيسية المحددة فيما يسمى "الدائرة الثالثة" بعيدًا عن حدود "إسرائيل"، فضلًا عن عدد قليل من الأهداف المحددة ذات الأهمية العالية في نطاقات أكبر (مسافات أبعد). بينما يجب على البحرية تأمين حرية الملاحة في الطرق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وإحباط التهديدات المنقولة عن طريق البحر، وإتمام مهمتها كجزء من موقف الردع الاستراتيجي لـ "إسرائيل".
13. استنادًا إلى تجارب السنوات الأخيرة (ومن فترات سابقة من الصراع) من الواضح أن "إسرائيل" لا تستطيع أن تأمل من أجل لحظة "غزو برلين"؛ وهذا يعني هزيمة العدو مثل ألمانيا النازية في عام 1945 بحيث يتوقف القتال مرة واحدة وإلى الأبد. لقد كانت الحقيقة المريرة أن كل جولة من القتال تتبعها محاولة أخرى لضرب "إسرائيل" (حتى يدفع حدث

آخر أكثر عمقًا الجهات العربية لوقف إطلاق النار). هدف واحد لأي جولة من الحرب هو أن تنتهي بطريقة تؤخر الجولة القادمة من القتال قدر الإمكان. هذا أمر يمكن تحقيقه إذا فهم العدو أنه يجب أن يتوقع ضربة أكثر إيلاّمًا في جولة مستقبلية- نظرًا للضرر الواضح الذي عانى منه خلال الجولة الحالية من القتال.

ومن الناحية النظرية فإن هذا الردع في متناول اليد بالفعل. ومع ذلك فإنه مسار زلق وليس هناك طريقة مضمونة لتأمينه. (شاهد الهجوم العربي في تشرين الثاني/أكتوبر 1973 الذي جاء بعد ست سنوات من حرب حزيران/يونيو 1967، انتصار "إسرائيل" الأكثر إقناعًا، والواقع أن حرب الاستنزاف التي بدأت مع إغراق البحرية المصرية للمدمرة الإسرائيلية "إيلات" في أيلول/سبتمبر 1967 كان بعد ثلاثة أشهر فقط من حرب الأيام الستة).

نجاح جيش الدفاع الإسرائيلي في تدمير أنظمة العدو وبنية التحتية سيكون إنجازًا يمكن أن يؤدي إلى تأخير طويل في الحرب القادمة على أوسع نطاق. في مثل هذه الحالة سيجد العدو صعوبة في إعادة بناء القدرات ما لم يتم توفير أنظمة جديدة له بسرعة عبر جهات أخرى. الأيام التي كانت فيها مثل هذه المساعدة مضمونة (على سبيل المثال، السوفيات بعد عام 1967، أو من قبل إيران إلى حزب الله بعد عام 2006) قد انتهت.

في الحرب ضد التنظيمات المسلحة غير النظامية من المهم تدمير معدّاتهم العسكرية، وبنيتهم التحتية (بما في ذلك المرافق تحت الأرض)، وضرب قادتهم وسحق أساطيرهم عن المقاومة البطولية والشهادة من خلال القبض عليهم على قيد الحياة. كل هذا أهم بكثير من الاستيلاء على الأراضي. (غزو الأراضي ينبغي القيام به بهدف تدمير أصول العدو، وليس كههدف في حد ذاته). وهكذا، ففي المواجهات المستقبلية مع الإرهابيين والمنظمات الهجينة (أي الجماعات الإرهابية ذات السمات العسكرية النظامية) على جيش الدفاع الإسرائيلي التطلع لتدمير جميع أنظمة العدو العسكرية بالمعنى الكامل لهذا المصطلح.

ليس لـ "إسرائيل" مصلحة مباشرة في إيذاء البنية التحتية الأساسية للمدنيين في البلدان التي تستضيف منظمات إرهابية غير تلك التي من شأنها أن تعطل القدرات القتالية لهذه المنظمات. ومع ذلك، في الظروف القصوى، يمكن إضافة القدرة على ضرب البنية التحتية المدنية إلى معادلة الردع.

14. "إسرائيل" هي قوة وضع راهن، وهذا يعني أنها لا تسعى إلى التوسع في أو السيطرة على الدول المجاورة. ومع ذلك فإن "إسرائيل" ستواجه، وحتى تذهب إلى الحرب، أولئك الذين يحاولون تغيير ميزان القوى الحالي بطريقة تضرّ بأفاق بقاء "إسرائيل". من أجل ذلك السبب نفسه تحتفظ "إسرائيل" بالحق في القيام بحروب وقائية أو استخدام قوتها ضد أهداف محددة، حتى في مرحلة بين الحروب، لمنع المخاطر ومنع خطر بناء قدرات العدو.

15. المزيج المذكور من الحذر باعتباره استراتيجية أساسية حتمية إلى جانب الحاجة إلى منع التطورات التي من شأنها أن تتغير ميزان القوى ينبغي على "إسرائيل" أن تتخذ مخاطر، وأحيانًا مخاطر عالية. أفضل مثال هو حملة بين الحروب، التي تهدف إلى إزالة التهديدات المستقبلية وتأمين الاستخبارات النوعية (والتي بدورها تترجم إلى قراءة أفضل للحقائق والعمل المدروس). وبالتالي ينبغي ألا يكون مفاجئًا أنه على مدى السنوات غالبًا ما قام جيش الدفاع الإسرائيلي ومجتمع الاستخبارات الإسرائيلي بعمليات تميّزت بالجرأة، وفي بعض الأحيان لا يمكن تخيلها. إلى حد ما، "الجرأة التكتيكية" هي الجانب الآخر والمكمل الضروري "للحذر الاستراتيجي". والأدراك الذي تولده (الجرأة التكتيكية) أيضًا لديه تأثير رادع.

16. في الآونة الأخيرة، نشأت ضرورة أخرى يجب مراعاتها عند استخدام القوة: الحاجة إلى "الشرعية المحلية".

17. كدولة ديمقراطية مع مجتمع مفتوح، تفضّل "إسرائيل" خوض حروبها فقط عندما تكون مدعومة من قِبَل الرأي العام المحلي، وهو الأمر الذي يعزز قدرة السكان ككل على الصمود ويقلل من مستوى القيود المفروضة على صنّاع القرار خلال القتال. هذه الشرعية حيوية بشكل خاص عندما تتعرّض الجبهة الداخلية لضربات (في بعض الأحيان بطريقة مؤلمة جدًّا) خلال القتال.

في الوقت نفسه، وعلى نفس القدر من الأهمية تقريبًا، يجب على "إسرائيل" السعي إلى تأمين الشرعية الدولية وخاصة بين الدول ذات التفكير المماثل، وقبل كل شيء من الولايات المتحدة. يمكن في بعض الحالات أن تشكّل جهود تأمين كلا النوعين من الشرعية قيودًا على استخدام القوّة. يجب قياس كلفة تحصيلها مقارنةً مع حاجة جيش الدفاع الإسرائيلي إلى تحقيق أهدافه بأقلّ قدر ممكن من الخسائر.

في الوقت عينه يجب ألا يتم تجاهل متطلّبات الشرعية أبدًا، لأنها حيوية لبلد صغير يواجه حالات حرب متعددة. هذا تحدّد شديد لأن الحاجة إلى التصرف وفقًا للقانون الإنساني الدولي يلزم "إسرائيل"، ولكن ليس أعداءها. للأسف. المعايير الدولية تقيّد أيدي "إسرائيل"، ولكن أعداءها يتمتعون بحرية الهجوم دون التقيّد بمثل هذه القيود.

مُدّة العمليات العسكرية

في الماضي كان الافتراض الشائع أنه يجب على "إسرائيل" خوض حروب قصيرة لتجنب اقتصادها الأضرار ولتسريح احتياطها بسرعة. ينبغي إعادة النظر في هذا الافتراض.

اليوم "إسرائيل" هي الطرف الأقوى في المواجهة مع أمثال حماس وحزب الله. تتمتع "إسرائيل" بعمق لوجستي ويمكنها المحافظة على المواجهة العسكرية أو حتى تصعيدها. إن جولات طويلة من الأعمال العدائية من شأنها إطالة الهجمات على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، لكن في ظل الظروف الحالية هذا هو الوضع الأفضل لـ "إسرائيل"، الذي يعطي الوقت "لجيش الدفاع الإسرائيلي" لتدمير القدرات والبنية التحتية للعدو بشكل ممنهج. ومع ذلك فإن هذا التحوّل في العقيدة يزيد من أهمية تطوير أنظمة دفاعية للجبهة الداخلية، والحاجة إلى الحدّ بشكل حاسم من قدرة العدو على إطلاق القذائف والصواريخ.

لا ينبغي قراءة هذا على أنه دعوة لـ "الاستنزاف المتبادل"، بل إلى استخدام مزايا "إسرائيل" لتسهيل تدمير أصول العدو وبنية التحتية، حتى لو كانت الحملة الأطول تزيد من التهديد على الجبهة الداخلية. يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أولاً تنفيذ مناورة بريّة ضخمة وقوية وسريعة من شأنها أن تؤدّي إلى تدمير قوات العدو والسيطرة على الأراضي المحددة في الخطة التشغيلية. المرحلة الثانية ستكون بالتقدم من خلال جهد منظمّ ومطوّل لتدمير البنية التحتية للعدو وقتل أو القبض على عناصره، عبر خطة موضوعة مسبقًا ومن خلال قوات جيش الدفاع الإسرائيلي (دون الاعتماد بشكل كبير على قوات الاحتياط). وهذا في الواقع ما حدث في عملية "الدرع الواقي" في عام 2002. الاستيلاء على معظم الضفة الغربية استغرق بضعة أيام (في الواقع خمسة أسابيع إذا كانت كل العمليات المباشرة محسوبة)، ولكن التخفيض الممنهج للقدرات الإرهابية للفلسطينيين إلى الحدّ الأدنى كما هو الحال الآن استغرق أربع سنوات.

في سيناريو لبناني، إن تدمير البنية التحتية في مناطق العدو التي استحوذ عليها "جيش الدفاع الإسرائيلي" يجب أن يتم خلال مدى أقصر (ربما على مدى عدة أشهر)، ومن بعدها سوف تنسحب "إسرائيل". في الماضي لم تفرض "إسرائيل" حصارًا على البلدان التي كانت تراكم قدرات عسكرية بشكل مكثف. في لبنان بعد عام 2006 كان من المفترض أن على قوات الأمم المتحدة القيام بهذه الوظيفة (فشلت فشلًا ذريعًا في تنفيذ هذه المهمة).

النجاح الأخير في الجهود الرامية إلى تعطيل إمدادات إيران والأسلحة السورية إلى حزب الله عبر سوريا يتطلب إعادة النظر في هذه الطريقة. لكن الحصار ليس من السهل تنفيذه، وفي أي حال لن تكون القضية ذات صلة إلا إذا كانت أسلحة العدو وبنيته التحتية تم تدميرها على نطاق واسع قبل الحصار. وهكذا فإن التصور المتغير فيما يتعلق بالحاجة إلى "حرب قصيرة" يتشابه مع مفهوم جديد من "محاصرة القدرات" لمنع توريد الأسلحة إلى بلد العدو أو المنظمة الإرهابية التي استولت عليه (البلد).

السياسات والحرب

ملاحظة مهمة يجب إبدأها بشأن التفاعل المتغير بين الجهد العسكري والإجراءات الدبلوماسية ذات الصلة. في الماضي أكدت "إسرائيل" على واجب الجيش "إنتاج" الظروف في ساحة المعركة التي من شأنها تمكين المستوى السياسي من الحصول على أفضل النتائج على طاولة المفاوضات. في الكثير من الحالات لم يعد هذا صالحًا. في العالم المعقد الذي يتعامل معه الجنود ورجال الدولة اليوم لا تؤدي "النتيجة العسكرية" بالضرورة إلى النتائج الدبلوماسية المطلوبة.

في كثير من الأحيان لا يوجد بين الأوراق "دبلوماسية مكتملة" (أي ورقة دبلوماسية تتكامل مع الأوراق العسكرية) لأنه لا يوجد إطار دبلوماسي دولي يمكن أن يفرض النتيجة على الأطراف التي ترفض قبول شرعية المفاوضات. وهذا يجعل الأمر أكثر أهمية للحفاظ على الحوار بين المستويات العسكرية والسياسية حتى يفهم الجنود ما يرغب رجال الدولة في تحقيقه. في مثل هذا الحوار، من واجب القيادة السياسية تحديد الأهداف المرجوة عبر التواصل بعبارات لا لبس فيها عما تريد تحقيقه من خلال مجموعة الأعمال العسكرية والدبلوماسية، وبالتزامن مع القيادة العسكرية تحديد ما ينبغي أن تكون الغاية العسكرية النهائية.

يجب أن يكون واضحًا لهذا المسار أن النتائج الدبلوماسية المرغوبة قد لا تحصل دائمًا. على العكس: في أحسن الأحوال يمكن أن تحدّد الأهداف السياسية النتائج العسكرية.

على سبيل المثال، الهدف العسكري اليوم في العمليات في سوريا هو منع نقل الأسلحة إلى "حزب الله" ولمنع إيران من إقامة قواعد عسكرية في المنطقة. هذا هدف محدد جيدًا، ويعرف جيش الدفاع الإسرائيلي كيف يترجمه عمليًا، ولا ضرورة لدبلوماسية مرافقة. لكن إذا أُضيف عمل دبلوماسي يستطيع أن يدفع إلى قرار سوري أو روسي بإخراج القوات الإيرانية من سوريا، ستكون هذه مساهمة مرحّب بها. إنه هدف يجب السعي إليه من خلال سعي مشترك لحوار مكثف مع الروس وجهود جيش الدفاع الإسرائيلي على الأرض. لكن النتيجة العسكرية في هذه الحالة مهمة بما فيه الكفاية لتحمل المخاطر لتحقيق هذه النتيجة حتى من دون عمل دبلوماسي إضافي مكمل.

كما ذكر سابقاً، محكوم على "إسرائيل" أن تواجه في المستقبل العديد من المواقف الذي يجب أن يكون الهدف العسكري فيها واضحاً لأن الجهد الدبلوماسي لا معنى له. اعتبر قرار الأمن 1701 الذي أنهى القتال في حرب لبنان الثانية في عام 2006 قراراً عديم الفائدة تماماً ولا معنى له (نظراً لفشل الأمم المتحدة التام في تنفيذ مسؤولياتها بموجب القرار). القرار خدم فقط في إعطاء السياسيين (الإسرائيليين) غطاءً من أجل اتخاذ قرار إنهاء القتال بشكل غير حاسم. لذلك، يجب أن يكون افتراض "إسرائيل" العملي للمستقبل هو أنه لا يوجد طريقة لتحقيق أي شيء في الساحة الدبلوماسية يتجاوز ما سوف يتحقق في المعركة، وأن أي مشاركة دولية تنتج في أحسن الأحوال قراراً من نوع "1701 زائد +" مع صفر تأثير في الممارسة. لذلك يجب أن يكون هدف جيش الدفاع الإسرائيلي تحقيق نتائج على الأرض لا تعتمد على أي نتائج متفق عليها ومدعومة دولياً. وهذا يمكن "إسرائيل" من تنفيذ سياسات من جانب واحد، مثل منع إعادة تسلح الطرف الآخر بالقوة عندما ينتهي القتال.

جوانب التحالف

بسبب عدم التماثل الذي نوقش أعلاه في مواقف المجتمع الدولي، يجب على "إسرائيل" البحث عن حلفاء استراتيجيين يمكنهم: المساعدة في بناء القوات، وتقديم بعض أشكال الدعم غير العسكرية في حالات الطوارئ وتقديم الدعم للإجراءات الإسرائيلية عبر صد "هجوم" دبلوماسي على "إسرائيل" من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وهذا يساعد على الحفاظ على حرية "إسرائيل" في العمل.

تسعى "إسرائيل" إلى العمل جنباً إلى جنب مع قوة عالمية. بالتأكيد تدرك "إسرائيل" اليوم أنه لا يوجد بديل للعلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة، حليف "إسرائيل" منذ أواخر 1960. لا بد من القيام بكل ما يمكن القيام به للحفاظ والإبقاء على دعم الحزبين في واشنطن لـ "إسرائيل" ولتعزيز العلاقة الاستراتيجية مع يهود أميركا الشمالية بكل تنوعها وأن تؤخذ مصالح الولايات المتحدة في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الحرب والسلام. هذه حقيقة من حقائق الحياة، حتى لو كانت "إسرائيل" في بعض الأحيان بحاجة إلى العمل ضد الرغبات الأميركية لأسباب مهمة تتعلق بالأمن القومي.

وفي الوقت نفسه ينبغي أن تسعى "إسرائيل" إلى إقامة علاقات جيدة مع الأمم الأخرى لتوسيع دائرة البلدان التي تفهم سياساتها وقد تختار عدم التصويت ضدها في المحافل الدولية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تُعتبر مهمة للاقتصاد الإسرائيلي القائم على التصدير، وعلى وجه التحديد تلك البلدان التي هي أسواق لتصدير الصناعات الدفاعية الإسرائيلية. العلاقات مع جيران "إسرائيل" شرق البحر الأبيض المتوسط قيّمة أيضاً، مثل اليونان وقبرص، بالإضافة إلى قوى المتوسط الأبعد من ذلك مثل إيطاليا وفرنسا.

تُعلق أهمية قصوى على التوافق مع شركاء السلام مع "إسرائيل" – مصر والأردن، والذين هم أيضاً جزء مهم من اصطفاة البحر الأبيض المتوسط. (أخذت مصر وفرنسا زمام المبادرة في مواجهة الطموحات التركية). في الآونة الأخيرة، شكّلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب، وشركاء آخرون أقل علنية، الاصطفاة الإقليمية أيضاً. وساهمت الاتفاقيات الإبراهيمية بشكل مباشر وغير مباشر في التحسّن الكبير في مكانة "إسرائيل" الدولية، والتي تسهم بدورها في ردع خصوم "إسرائيل" وبالتالي التوازن العام لعقيدة الأمن القومي الإسرائيلي.

مسألة الحدود الشرقية

لا يوجد إجماع وطني في "إسرائيل" بشأن بعض الجوانب الحيوية من الأمن القومي، مثل مسألة حدود البلاد الشرقية. تعتبر الغالبية العظمى من الإسرائيليين أن الفلسطينيين لا يصلحون أن يكونوا مواطنين في كيان ممتد لدولة "إسرائيل"، لكن البدائل لضم الضفة الغربية مع عدد سكانها الفلسطيني الكبير تعارض بشدة. من الواضح أن هذه ثغرة كبيرة في وضع الأمن القومي الإسرائيلي. ولكن حتى مع ذلك لا تغطي هذه المعضلة على الاتفاق الواسع حول جوانب أخرى من عقيدة الأمن القومي كما هو مفصل أعلاه. في أي حال، في إطار أي حل دبلوماسي في الضفة الغربية، يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي تأمين وادي الأردن، الذي يشكّل حاجزاً بين الفلسطينيين والتهديدات المحتملة من العالم العربي في الشرق. ويجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يقف على استعداد لمحاربة الإرهاب في يهودا والسامرة في ظروف استثنائية.

ملاحظة، ونقطة أخيرة متفائلة

ملاحظة: المستقبل لا يمكن التنبؤ به. مفهوم الأمن القومي الوطني المعروف في هذه الورقة ذو صلة بالشرق الأوسط على ما هو عليه اليوم-حالة يكون فيها أعداء "إسرائيل" منظمات إرهابية قريبة من حدودها، وتسعى إيران للحصول على السلاح النووي وبناء "حلقة من نار" معادية في جميع أنحاء دولة "إسرائيل" في لبنان وسوريا والعراق وغزة (وتأمل إيران في الأردن والضفة الغربية أيضاً).

أي حدث متغير قد يحدث من شأنه أن يعيد التهديد العسكري "الكلاسيكي" الذي ينطوي على نشر أعداد كبيرة من القوات العسكرية على حدود "إسرائيل"، ويفرض أولويات دفاعية إسرائيلية مختلفة وهيكلية مختلفة لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي والتفكير (وربما بعض الإجراءات) يجب أن يكرس لهذه الفرضية من اليوم. قبل كل شيء، من المناسب إنهاء هذه الورقة بتعليق متفائل ولحظ الفوائد غير المقصودة التي نمت من خلال نظام الأمن القومي الإسرائيلي. حافظ مجتمع الدفاع الإسرائيلي بشكل فريد على التفوق النوعي لـ "إسرائيل" من خلال توجيه القوى العاملة الأكثر كفاءة إلى الوحدات التكنولوجية، ودورات الطيران والقوات الخاصة. هذا ساعد "إسرائيل" على أن تصبح "دولة start-up".

يجلب قدامى المحاربين في "جيش الدفاع الإسرائيلي" الذين كانوا "حلالي المشاكل في زي رسمي"، معهم إلى عالم الأعمال طرق التفكير التي اكتسبها خلال الاشتباك مع التحديات الأمنية. لقد شكّلوا الآلاف من شركات التكنولوجيا المبتكرة، والتي تقدّم مساهمات إلى العالم بأسره ودفعت الاقتصاد الإسرائيلي إلى آفاق جديدة. أكثر ما تحقق هذا في مجال تكنولوجيا السيبرانية التي كانت محورية في المهمات العسكرية، وأصبحت الآن محورية في الاقتصاد العالمي ككل. لا بد أن يستمر هذا النمط، كأفواج جديدة من الموظفين الذين يتعاملون مع حل المشكلات التكنولوجية باستخدام أحدث المعارف، وترك الخدمة العسكرية والانضمام إلى القوى العاملة المدنية.

في هذه المجالات، تُعلّق أهمية كبيرة على "رأس المال الاجتماعي"، أي قدرة الشباب على تعبئة الآخرين للعمل بشكل مكثف كفريق مع هدف مركّز. وهكذا فإن الصداقات الحميمة خلال الخدمة العسكرية تشكّل أساس القدرة على حل المشاكل في الحياة المدنية وكذلك العسكرية. إن حجم "إسرائيل" الجغرافي وكذلك الديمغرافي يصبح ما بقيت أقل أهمية ما دامت القطاعات التكنولوجية الجديدة قادرة على الوصول إلى موظفين متاحين ذوي جودة عالية.

توجّهات المجتمع المدني في لبنان ونقاط قوته وضعفه

الموضوع

دراسة مسحية¹ حول منظمات المجتمع المدني التي نشطت بعد 17 تشرين الأول 2019. في كانون الأول عام 2020 بدأت شركة "The Pulse"² بإعداد دراسة أولية على مستوى لبنان لمنظمات المجتمع المدني التقليدية والناشئة التي نشطت بعد 17 تشرين الأول 2019، وحصرت الشركة مجموعة من 420 منظمة مجتمع مدني بعينة تمثيلية من 63 منظمة. تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي - بدسب واضعيها - إلى تسليط الضوء على الوضع العام لمنظمات المجتمع المدني وإبراز تأثيرها على صنع السياسات. مولت إجراء هذه الدراسة مؤسسة "كونراد أديناور" الألمانية، وقد توقّف جمع البيانات في الدراسة في أواخر شباط عام 2021، وبدأت الشركة بنشر الخلاصات في تموز الماضي، لكن لم تُنشر الدراسة بصيغتها النهائية حتى نهاية أيلول الفائت.

أبرز النتائج

بحثت هذه الدراسة في 420 منظمة من منظمات المجتمع المدني وأنشطتها في سياق حراك 17 تشرين. تألفت العينة التجريبية للدراسة من 63 منظمة من منظمات المجتمع المدني، أو 15% من المجموعة الأوسع، وقد اتصلت ضمن شركة The Pulse بكل منظمة لتجميع البيانات التي بُنيت على أساسها الدراسة.

26% من مجموع هذه المنظمات البالغ عددها 420 منظمة مجتمع مدني كانت منظمات ذات طابع مناطقي، وهي كالتالي: 24% من هذه المنظمات تنشط في البقاع، و26% في الجنوب، و9% في النبطية، و22% في الشمال، و16% في جبل لبنان، و3% في بيروت.

التمويل والوضع القانوني

ادعى 83% من العينة (63 منظمة) أنهم ممولون ذاتياً، أو ليس لديهم نفقات للتمويل في المقام الأول. كشفت نسبة 17% المتبقية عن تلقيها ملايين الدولارات من مانحين إقليميين ودوليين ولبنانيين. أكثر من نصف منظمات

¹ Konrad Adenauer Stiftung Foundation Office Lebanon, "The State of Civil Society in Lebanon", September 27, 2021.

<https://www.kas.de/en/web/libanon/single-title/-/content/the-state-of-civil-society-in-lebanon>

² هي شركة استشارية للشؤون العامة متخصصة بصياغة الاستراتيجيات للشركات والتسويق السياسي والانتخابات والشؤون العامة، مدعومة بالبحث واستطلاعات الرأي العام وتحليلات البيانات الضخمة والتسويق على المستوى الجماهيري وخدمات الاتصال والاستدامة وتقييم الأثر. أسست الشركة هدى الأسطا قصص وهي مستشارة سابقة في بلدية بيروت وموظفة سابقة في شركة "سعودي أوجيه"، وعملت خلال انتخابات عام 2018 البرلمانية كمديرة لحملة النائب فؤاد مخزومي.

المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع (51٪ من العينة) غير مسجلة في وزارة الداخلية، مفضلة أن يكون هيكلها التنظيمي مرناً ويعمل بعيداً عن الأضواء. النصف الآخر من منظمات المجتمع المدني البالغ عددها 63 في العينة إما أنها مسجلة بالفعل (27٪ من العينة) أو أنها تطمح إلى أن تصبح مسجلة بشكل رسمي (22٪ من العينة). وبذلك يكون ما نسبته 73٪ من هذه المنظمات غير مسجلة رسمياً، مقابل 27٪ مسجلة. الأساس المنطقي لطلب التسجيل هو تطلع مؤسسيها إلى تقديم أنفسهم كأحزاب سياسية تقدّم بدائل عن المنظومة الحاكمة. 56٪ من منظمات المجتمع المدني في العينة المذكورة تم تأسيسها بعد انتفاضة 17 تشرين الأول 2019.

الوصول إلى الجمهور عبر الإعلام الجديد

ظهر العديد من المنصات الإعلامية منذ 17 تشرين الأول 2019. لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً رئيسياً في نزع احتكار سيطرة وسائل الإعلام القائمة على السرد في لبنان. كانت تطبيقات Facebook و Instagram و WhatsApp حجر الزاوية في التواصل وخلق الوعي أثناء الانتفاضة، مما أدى إلى الحفاظ على الرؤية المحلية لحركة التعبئة الاجتماعية منذ بداية الانتفاضة حتى إنجاز هذه الدراسة. تم استخدام Facebook إلى حد كبير من قبل منظمات المجتمع المدني والنشطاء والمتظاهرين لمناقشة القضايا السياسية والتنظيم والتنسيق فيما بينهم. ساعد تطبيق WhatsApp في تسهيل الخدمات اللوجستية للانتفاضة. سمح WhatsApp أيضاً بالإبلاغ على أرض الواقع عن الأحداث. تمكّن كل من لديه هاتف محمول من توثيق معاملته من قبل قوات الأمن، والتحذير من المخاطر المحتملة، والبقاء على اطلاع بما يحدث ليس فقط في منطقة واحدة، بل في جميع المناطق المشاركة في الانتفاضة. لم تتمكن وسائل الإعلام التقليدية من أداء هذا الدور، على الأقل جزئياً، بسبب العدد المحدود من المرسلين الإخباريين وأطقم التصوير. كان WhatsApp هو الوسيلة المفضلة للاتصال بين مختلف منظمات المجتمع المدني داخلياً وخارجياً، وسمح بالنشر السريع للمعلومات وحشد النشطاء.

أنشأ المتظاهرون اللبنانيون أيضاً منصات إخبارية خاصة بهم، توفر معلومات موثوقة ودساسة التوقيت من خلال وسائل إخبارية رقمية وتقليدية متعددة تصدّت لهيمنة وسائل الإعلام التابعة سياسياً. وقد أسسها صحفيون وخبراء تسويق رقمي وهواة، بعضهم من المغتربين.

أجري تحليل للحضور على مواقع التواصل الاجتماعي وشمل وسائل الإعلام التي أعقبت الانتفاضة الشعبية في لبنان. جمعت البيانات في 7 شباط 2021. تم أولاً إنشاء ترتيب بسيط بناءً على عدد المتابعين والإعجابات. حظيت منصة Megaphone على أكبر عدد من المتابعين على Instagram و Twitter بينما حصلت "أخبار الساحة" على أعلى الإعجابات على Facebook، تليها قناة "Thawra TV". ومرة أخرى، يبدو أن Facebook يتمتع بأعلى معدل وصول بين المنصات الثلاث.

استُخدم نموذج الحضور والنشاط الأكثر اكتمالاً لتصنيف المنصات الإعلامية الأكثر نشاطاً وحضوراً بناءً على المزيد من الميزات (على سبيل المثال: متوسط الإعجابات والتفضيل وما إلى ذلك) وجاء الترتيب على الشكل التالي: Megaphone أولى، أخبار الساحة ثانية، دليل ثورة ثالثة، Propaganda رابعة، Thawra TV خامسة، Meghterbin Mejtemiin سادسة.

تم جمع وتحليل البيانات المتعلقة بوجود ونشاط كل منظمة مجتمع مدني على Twitter و Instagram و Facebook. لم تكن جميع منظمات المجتمع المدني نشطة على المنصات الثلاث. كانت المنظمات الأقل نشاطاً على تويتر حيث سجّلت نسبة الحضور 59٪ فقط من العينة، بينما كان 68٪ من المنظمات مسجّلة على إنستغرام، و89٪ منها على فيسبوك. هذا الأمر يوضح الدور المهم للفيسبوك في السياسة اللبنانية.

حصلت منظمة "أنا خط أحمر" على أكبر عدد من المتابعين على إنستغرام، تليها "بيروت مدينتي" ثم "منتشرين". بينما في الحضور على منصّة تويتر كانت "مواطنون ومواطنات في دولة" الأولى، تليها "بيروت مدينتي" ثم "مجموعة شباب المصرف"، ثم "لبنان ينتفض" وخامساً "حزب سبعة". أما بخصوص منصّة فيسبوك فكان "حزب سبعة" الأكثر حضوراً، تليه مجموعة "لبنان ينتفض"، ثم "حرّاس المدينة"، ثم "بيروت مدينتي"، ثم "أنا خط أحمر"، ثم "مواطنون ومواطنات في دولة". أما على صعيد تصنيف هذه المنظمات من حيث مجموع الحضور العام في منصات التواصل الثلاث (فيسبوك، إنستغرام، تويتر) فكانت "مواطنون ومواطنات في دولة" أولى، تليها "أنا خط أحمر"، ثم "بيروت مدينتي"، ثم "لبنان ينتفض"، ثم "حزب الكتلة الوطنية" وسادساً "حزب سبعة".

الآراء والمواقف السياسية والتحالفات

أثار الكثيرون سؤالاً مثيلاً للاهتمام عن سبب عدم توحيد منظمات المجتمع المدني. لفهم السبب وراء ذلك بشكل أفضل، طُرحت سلسلة من الأسئلة التي تغطي موضوعات تتعلق بالسياسة والاقتصاد والإدارة العامة لتسليط الضوء على التناقضات التي قد تكون السبب وراء صعوبة خلق معارضة قوية للمنظومة الحاكمة.

1. الدولة المدنية

على الرغم من وجود العديد من الفروق الدقيقة في وجهات نظر منظمات المجتمع المدني، مثل الخلافات حول استخدام مصطلحات مثل "الدولة العلمانية" مقابل "الدولة المدنية"، إلا أنّ الانتقال إلى الدولة المدنية هو مطلب أساسي مشترك للانتفاضة الشعبية. يطالب المجيبون بالإجماع بـ "دولة علمانية". ومع ذلك فإن مصطلح "الدولة المدنية" له صدى أفضل بينهم، لأنه يوضح بشكل أفضل الفصل بين الدولة والدين. إن إرادة التمييز بين السياسة والدين واضحة في كل أقوالهم وأفعالهم. بالنسبة لهم، لا يجب أن يفرض الانتماء الديني خيارات سياسية ولا يحتاج إلى التمسك بالفصيل السياسي الذي يمثّل المجتمع الذي ينتمون إليه. حتى أنّ اليساريين المتطرفين يدينون استخدام الزعماء الدينيين للدين لصالح بعض السياسيين. في ملاحظة منفصلة، فضّل العديد من المشاركين اعتماد قانون مدني للأحوال الشخصية اختياري يضمن حقوقاً متساوية لجميع اللبنانيين بغضّ النظر عن الجنس أو الدين، ويعمل جنباً إلى جنب مع القوانين الدينية.

2. الحياد وترسيم الحدود

73٪ من العينة يقولون إن محدودية موارد لبنان وصغر حجمه يفرضان على البلد أن ينأى بنفسه عن الصراعات والحروب في المنطقة. بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني هذه، من المرجح أن يؤدّي تبني الحياد إلى تعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة والمجتمع الدولي. وضمن نفس الفئة، أعرب الكثيرون عن مواقف متطرفة: "التضحية بلبنان من أجل الآخرين لا يمكن أن يستمر"، وهو رأي سمعناه مراراً وتكراراً، "مهمة البلد أن يكون مكاناً للقاء والتعايش، كما نص الدستور".

أما نسبة الـ 27% المتبقية من المستطلّعين، مع إدراكهم لأهمية حياد لبنان، إلا أنّهم يصفون القضية بـ "الحساسة"، ويقولون إنه لا يمكن النظر إليها بمعزل عن السياق الإقليمي، وبالتالي يجب أن تبقى في أيدي الدولة. كان هؤلاء المستجيبون داعمين لمبادرات ترسيم الحدود، وأسبابها الرئيسية هي الفوائد من استخراج الغاز وما يترتب على ذلك من تخفيض الدين العام؛ بالإضافة إلى إيمانهم الراسخ بأن المفاوضات الناجحة من شأنها أن تقلّل إلى حد كبير من احتمالية اندلاع حرب على لبنان. ودعمًا لمبدأ التفاوض، يفضّلون رؤية الحكومة المستقلة القادمة تقرّر ما إذا كانت هذه المحادثات في مصلحة البلاد أم لا.

3. حيازة السلاح خارج سلطة الدولة

نظرًا لحساسية الموضوع ودقّته، والإجابات الدقيقة في بعض الأحيان، جرى تقسيم آراء المستطلّعين إلى 4 فئات (أ، ب، ج، د) لمزيد من الدقة:

الرأي أ: مع نزع سلاح حزب الله الفوري وتنفيذ استراتيجية دفاع وطني على أساس الدستور والقوانين ومتطلبات التعايش وقرارات الشرعية الدولية.

الرأي ب: مع حل الميليشيات، حيث أنّ سيادة لبنان لها أهمية قصوى، وحصر السلاح بيد الدولة وحدها، في إطار استراتيجية دفاعية ترعاها الدولة.

الرأي ج: لا بد من إيجاد حل لـ "المقاومة الشرعية" ودمج أسلحتها ضمن ترسانة القوّات المسلحة اللبنانية.

الرأي د: موضوع السلاح مرتبط بتطوّرات المنطقة. يُتخذ قرار التخلي عن السلاح بالتنسيق الوثيق وبموافقة الأطراف المعنية التي تتعرّض للتهديد [من قبل "إسرائيل" وتنظيمات سلفية جهادية]، في إطار استراتيجية دفاعية ترعاها الدولة.

أنت نتيجة استطلاع آراء المنظّمات على الشكل التالي: الرأي أ 30٪، الرأي ب 42٪، الرأي ج 20٪، الرأي د 8٪.

- **مؤيدو الرأي أ:** جبهة 17 تشرين، الجمهورية الثالثة، عامية 17 تشرين، أنا القرار، أنا خط أحمر، الجبهة الوطنية المدنية، الصوت الثالث لأجل لبنان، لقاء تشرين، لبنان الرسالة، نبض الجنوب المنتفض، بيراميد، ثوار 17 تشرين، العميد المتقاعد جورج نادر، الكتلة الثورية، المنتدى السيادي، تقدم، الثورة أنثى، القمصان البيض.
- **مؤيدو الرأي ب:** عن حقل دافع، المنتديات، بلا اسم، بيروت مدينتي، بداية وطن، مركز 17 للأبحاث، حزب الخضر، حركة الوعي، هوا تشرين، حراس المدينة، كلنا إرادة، طاولة حوار المجتمع المدني، لبنان ينتفض، شبكة مدى، مدرسة المشاغبين، مسيرة وطن، مهنيات مهنيون هندسة، منتشرين، الكتلة الوطنية، الحزب اللبناني الجديد، المنتدى الإقليمي للاستشارات والدراسات، حزب سبعة، Street، تحالف وطني، ثورة لبنان.
- **مؤيدو الرأي ج:** حزب 10452، ثوار بيروت، لحقي، المرصد الشعبي لمحاربة الفساد، مواطنون ومواطنات في دولة، حركة الإنقاذ الوطني، الهيئة الوطنية للمحاربين القدامى، لبنان عن جديد، حرية التعبير، تجمّع استعادة الدولة، متحدون من أجل لبنان، ووعي.
- **مؤيدو الرأي د:** حركة الشعب، كافح، مجموعة شباب المصرف، شباب ضد النظام، تكتل أوعى.

4. اللامركزية الإدارية الموسّعة

ليس لدى جميع المنظّمات المستطلّعة أي اعتراضات فيما يتعلق بتنفيذ اللامركزية الإدارية الموسّعة طالما تم تفسير الفروق الدقيقة بشكل جيد. عندما يتم تناول موضوع اللامركزية السياسية، الذي يشكّل انتقالاً نحو النظام الفيدرالي، تصبح الآراء أكثر اختلاطاً، وتنظر كثير من المنظّمات إلى هذا النموذج على أنه تهديد لمبدأ التعايش.

5. خطة الإصلاح الاقتصادي

43% من المنظّمات المستطلّعة وضعت خطة اقتصادية مفصّلة، واقترحت حلاً شاملاً للبلاد، وكانت متحمسة لمشاركة تفاصيل هذه الخطة مع "The Pulse". ذكر بعض هؤلاء أنّهم يقومون بتحديث خططهم وسيصدرون نسخاً جديدة عن خططهم المقترحة. 46% من المنظّمات المستطلّعة تنخرط على نطاق أخف في التحدي الاقتصادي للبلاد. تركّز نسبة 11% من المنظّمات المتبقية بشكل أكبر على تطوير رؤاها السياسية بعيداً عن الإصلاحات الاقتصادية.

العلاقة بين المنظّمات ذات النشاط السياسي والمنظّمات ذات النشاط الاجتماعي

أدى انفجار المرفأ في الرابع من آب 2020 إلى دمار شديد في المدينة وتفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت قد بدأت، وأصبحت المساعدة التي قدّمتها منظّمات المجتمع المدني أكثر إلحاحاً وتم توسيعها لتشمل المزيد من التدخّلات التي تغيّر الحياة وتأثيرها على نطاق أوسع بكثير. في هذه المرحلة، كان نشطاء منظّمات المجتمع المدني في الميدان يومياً، يقومون بتنظيف الأنقاض، ومساعدة سكان بيروت على التعافي من الانفجار، وتقديم الطعام، وجمع التبرعات إلخ لتتشكّل هيئة مالية رسمية قادرة على تلقي تبرعات تستهدف شريحة من المتظاهرين الموثوق بهم. توسعت الخدمات لتشمل الدعم القانوني والدفاع، وكذلك الدعم النفسي والاجتماعي والعقلي لمساعدة الأفراد المتضررين من الانفجار على التعامل مع الصدمات والمشاكل الناشئة.

بدأت الذراع الاجتماعية لمنظّمات المجتمع المدني مفيدة للغاية في جمع البيانات والتفاعل مع القواعد الشعبية والشرائح الاجتماعية التي لم تشارك فعلياً في الانتفاضة الشعبية. من خلال العمل الميداني والزيارات اللاحقة، شعروا أنه من السهل الترويج لآرائهم السياسية بشكل غير مباشر داخل المجتمعات التي يخدمونها. مثل هذا التبديد لوجهة النظر السياسية يشبه إلى حد كبير الأنماط المستخدمة من قبل المنظّمات السياسية القائمة التي تفرض وجهات نظرها عادة على المواطنين الذين تقدّم لهم المساعدة والعون؛ وبالتالي، يتم تجنيدهم في معسكرهم السياسي. كثيراً ما يشار إلى هذا الشكل من أشكال التعبئة السياسية بـ "الزيائية". 24% فقط من منظّمات المجتمع المدني في عيّنتنا منتسبة أو تربطها علاقة بمنظّمات غير حكومية (أي منظّمات ذات نشاط اجتماعي تنموي).

بعض المنظّمات غير الحكومية التابعة مباشرة لمنظّمات المجتمع المدني، أو المرتبطة بها بشكل غير مباشر، أو التي أسسها ببساطة أحد قادتها، هي: بيتنا بيتك، شريك - Shreek، خبز وملح، آفاق - Afaq، واي، خضة بيروت - Khaddit Beirut، عقول خضراء - Green Minds، Arc En Ciel، Offre Joie.

نقاط قوة المنظّمات

- حضور راسخ في ساحة الشؤون العامة نظراً لتغطية وسائل الإعلام التقليدية نشاطها، وتواصلها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وظهور شخصيات بارزة منها، والأنشطة والمشاريع المتنوعة الجارية، وما إلى ذلك.
- نشرها مجموعة مهمة من الأبحاث والدراسات التي تحدّد سُبُل حلّ القضايا اللبنانية. وهذا يشكّل أساساً قوياً للعمل السياسي الناجح والواعد.
- مهارات الاتصال الجيّد والقدرة على التعبير عن الأفكار بوضوح وبشكل مقنع.
- مهارات قوية في المناصرة، والتعبئة، والتنظيم، والتخطيط، والقدرات اللوجستية، والمعرفة السياسية العليا والخبرة، فضلاً عن جميع الأدوات اللازمة لإحداث فرق فعلي. (الفوز بنقابة المحامين والانتخابات الطلابية والتوقّف الناجح لمشروع سد بسري هي من أفضل الأمثلة).
- امتلاك بعض المنظّمات ماكينات انتخابية بناء على الخبرة السابقة في الانتخابات، وإن كانت ليست بتطوّر تلك الخاصة بالأحزاب السياسية.
- مشاركة المنظّمات غير الحكومية القوية وأعمال الإغاثة. هذه الأنواع من الخدمات عزيزة على قلوب اللبنانيين.
- ظهور عشرات المرشحين المستقلين المؤهلين لخوض الانتخابات، الأمر الذي يمنحهم مجموعة أكبر من المرشحين للترشّح.
- مجموعة من المتطوّعين الشغوفين، والذين يمكن أن يشكّلوا قاعدة موارد بشرية قوية للمشاريع والمسااعي المستقبلية.
- جيل شاب وضع نفسه، في الأغلبية، طواعية بعيداً عن الأحقاد والطائفية واختار بناء السلام والتغيير.
- مجموعة من المثقفين ورجال الأعمال ذوي الامتداد الدولي، الذين يمكنهم الضغط وتأمين الأموال للبنان.
- النزاهة والإيمان الحقيقي بلبنان.

نقاط الضعف

- خبرة سياسية محدودة ونهج نظري للانتخابات والسياسة من قبل بعض منظّمات المجتمع المدني الناشئة حديثاً، لا سيما عند مقارنتها بتجربة المنظومة الحاكمة.
- عدم الاستقرار الداخلي والتغيير المستمر في المنسّقين والأعضاء.
- عدم تركيز الجهود رغم التقارب في وجهات النظر السياسية.
- نقص نسبي في التواصل بين منظّمات المجتمع المدني، مما يؤدي إلى جهود غير منسّقة على أرض الواقع.
- الآراء المتضاربة حول المطالب داخل نفس المجموعات.
- غياب قيادة مركزية يمكنها قيادة وتمثيل وجهات نظر جميع شرائح الانتفاضة الشعبية.
- تضخّم الشعور بقيمة الذات الذي تغذّيه وسائل الإعلام.
- محدودية الموارد المالية لمعظم منظّمات المجتمع المدني.
- نقص المعرفة أو الوضوح بشأن الإجراءات والقوانين الحكومية.
- قلة الموارد لتكون قادرة على مواجهة المنظومة الحاكمة.

- هجرة العديد من النشطاء في أعقاب انفجار ميناء بيروت، مما أدى إلى مزيد من هجرة العقول للبنان وكذلك للانتفاضة الشعبية.
- فقدان وظائف العديد من النشطاء والمتظاهرين المنخرطين في الانتفاضة بسبب الوضع الاقتصادي، ومن ثم إعطاء الاهتمامات الشخصية الأولوية على الانتفاضة الشعبية.
- تسلل "الطابور الخامس" إلى صفوف بعض المنظّمات.
- الخوف من المواجهة مع القوّات المسلحة والمتسلّلين الذين قد يلحقون الأذى الجسدي بالمحتجّين والناشطين.

آراء مفكرين أميركيين حول مستقبل القوة الأمريكية

الموضوع

سلسلة مقالات منشورة في مجلة الإيكونوميست ضمن ملف خاص مفتوح حول "مستقبل القوة الأمريكية"، وقد أختارنا أبرز مقالين منها نعرضهما بشكل حرفي.

النصوص

فرانسيس فوكوياما

عن نهاية الهيمنة الأمريكية¹

أفغانستان لا تمثل نهاية العصر الأميركي؛ يقول خبير في السياسة الخارجية إن التحدي الذي يواجه مكانتها العالمية هو الاستقطاب السياسي في الداخل.

شكّلت الصور المرّوعة لأفغان يائسين يحاولون الخروج من كابول هذا الأسبوع بعد انهيار الحكومة المدعومة من الولايات المتحدة منعطفًا رئيسيًا في التاريخ، ابتعدت فيه أميركا عن العالم. وحقيقة الأمر أن نهاية العصر الأميركي كانت قد جاءت قبل ذلك بكثير. كما تعدّ المصادر طويلة الأمد للضعف والانحدار الأميركي محلية أكثر منها دولية. ستبقى الدولة قوة عظمى لسنوات عدّة لكن حجم تأثيرها سيعتمد على مدى قدرتها على إصلاح مشاكلها الداخلية بدلاً من سياستها الخارجية.

استمرت فترة ذروة الهيمنة الأميركية أقلّ من 20 سنة منذ سقوط جدار برلين عام 1989 إلى الأزمة المالية بين 2007-2009. حيث كانت الدولة مهيمنة في الكثير من ميادين القوة آنذاك - العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وكانت ذروة الغطرسة الأميركية خلال غزو العراق عام 2003، وعندما كانت تأمل في أن تكون قادرة ليس فقط على إعادة تشكيل أفغانستان (التي غزتها قبل عامين) والعراق، بل الشرق الأوسط بأكمله.

¹ Francis Fukuyama, "Francis Fukuyama on the end of American hegemony", The Economist, Aug 18th 2021

<https://www.economist.com/by-invitation/2021/08/18/francis-fukuyama-on-the-end-of-american-hegemony>

لقد بالغت الدولة في تقدير فعالية القوة العسكرية لإحداث تغيير سياسي أساسي، حتى في الوقت الذي قلّت فيه من تقدير تأثير نموذج اقتصاد السوق الحرّة على التمويل العالمي. وانتهى العقد بتورّط قوّاتها في حربين ضد التمرد، وأزمة مالية دولية زادت من التفاوتات الهائلة التي أحدثتها العولمة التي تقودها الولايات المتحدة.

كانت درجة أحادية القطبية في تلك الفترة نادرة نسبياً في التاريخ، وكان العالم يعود لحالته الطبيعية أكثر من التعددية القطبية منذ ذلك الحين، مع اكتساب الصين وروسيا والهند وأوروبا ومراكز أخرى القوة مقارنة بأميركا. من المرجح أن يكون التأثير النهائي لأفغانستان على الجغرافيا السياسية ضئيلاً. وكما نجت أميركا من هزيمة مذلة سابقة عندما انسحبت من فيتنام عام 1975، سرعان ما استعادت هيمنتها في غضون أكثر من عقد بقليل، وهي تعمل اليوم مع فيتنام للحدّ من التوسّع الصيني. ولا تزال أميركا تتمتع بالكثير من المزايا الاقتصادية والثقافية التي يمكن أن يضاهيها فيها عدد قليل فقط من الدول الأخرى.

التحدّي الأكبر لمكانة أميركا العالمية محلياً: المجتمع الأميركي مستقطب بشدة، ويجد صعوبة في إيجاد إجماع على أي شيء تقريباً. بدأ هذا الاستقطاب حول قضايا السياسة التقليدية مثل الضرائب والإجهاض، لكنه تحوّل منذ ذلك الحين إلى صراع مرير حول الهوية الثقافية. كان طلب الاعتراف من قبل المجموعات التي تشعر بأنها هُملت من قبل النخبة - وهو أمر تطرقت إليه قبل 30 عاماً - على أنه "كعب أخيل" للديمقراطية الحديثة. عادة ما يجب أن يكون التهديد الخارجي كبيراً كالوباء العالمي فرصة للمواطنين للالتفاف وإنتاج جهود مشتركة؛ في حين أدّت أزمة كوفيد - 19 إلى تعميق الانقسامات الأميركية، مع التباين الاجتماعي، وارتداء الكمامات، والآن يُنظر إلى اللقاحات ليس على أنها تدابير للصحة العامة ولكن كعلامات سياسية.

كما امتدت هذه الصراعات إلى جميع جوانب الحياة، من الرياضة إلى العلامات التجارية للمنتجات الاستهلاكية التي يشتريها الأميركيون الحمر والأميركيون الزرق كذلك. واستبدلت الهوية المدنية التي افتخرت بها أميركا باعتبارها ديمقراطية متعدّدة الأعراق في حقبة ما بعد الحقوق المدنية بروايات متناحرة كسرديّة عام 1619 مقابل سردية 1776، أي ما إذا كانت الدولة قائمة على العبودية أم على الكفاح من أجل الحرية. ويمتد هذا الصراع إلى الحقائق المنفصلة التي يعتقد كل طرف أنه هو الذي يراها، وهي الحقائق التي كانت فيها انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 إما واحدة من أكثر الانتخابات عدلاً في التاريخ الأميركي أو تزويراً واسعاً أدّى إلى رئاسة غير شرعية.

طوال الحرب الباردة وحتى أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كان هناك إجماع قوي من النخب في أميركا لصالح الحفاظ على موقع قيادي في السياسة العالمية. وأدّت الحروب الطاحنة التي لا نهاية لها في أفغانستان والعراق إلى توتر الكثير من الأميركيين، ليس فقط في الأماكن الصعبة مثل الشرق الأوسط، ولكن بالانخراط الدولي عموماً.

لقد أثر الاستقطاب على السياسة الخارجية بشكل مباشر. وخلال سنوات حكم أوباما اتخذ الجمهوريون موقفًا متشدّدًا وهاجموا الديمقراطيين بسبب "إعادة ضبط" روسيا وسداجتهم المزعومة فيما يتعلق بالرئيس بوتين. قلب الرئيس السابق ترامب الطاولة باحتضان بوتين علنًا، واليوم يعتقد نصف الجمهوريين تقريبًا أن الديمقراطيين يشكّلون تهديدًا أكبر من روسيا على طريقة الحياة الأميركية. وسافر مذيع الأخبار التلفزيونية المحافظ تاكر كارلسون إلى بودابست للاحتفال برئيس الوزراء الاستبدادي فيكتور أوربان؛ حيث كانت استراتيجية "إزعاج الليبراليين" (أي استعداد اليسار، وهو شعار يرفعه اليمينيون) أكثر أهمية من الدفاع عن القيم الديمقراطية.

هناك إجماع أكثر وضوحًا بشأن الصين: يتفق كل من الجمهوريين والديمقراطيين على أنّها تشكّل تهديدًا للقيم الديمقراطية. ولكن هذا فقط ما يجعل أميركا متماسكة حتى الآن. وستكون تايوان اختبارًا أكثر أهمية للسياسة الخارجية الأميركية من أفغانستان، إذا تعرّضت لهجوم صيني مباشر. هل ستكون الولايات المتحدة مستعدة للتضحية بأبنائها وبناتها من أجل استقلال تلك الجزيرة؟ أو هل تخاطر الولايات المتحدة بنزاع عسكري مع روسيا إذا غزت الأخيرة أوكرانيا؟ هذه أسئلة جادّة وإجاباتها ليست سهلة، ولكن من المحتمل إجراء نقاش منطقي حول المصلحة الوطنية الأميركية في المقام الأول من خلال رؤية كيفية تأثيرها على الصراع الحزبي.

لقد ألحق الاستقطاب مسبقًا ضررًا بالغًا بتأثير أميركا على المسرح العالمي، هذا عدا عن الضرر الذي يمكن أن تلحقه الاختبارات المستقبلية من هذا النوع. وقد اعتمد ذلك التأثير على ما أطلق عليه جوزيف ناي، الباحث في السياسة الخارجية، وصف "القوة الناعمة" أي جاذبية المؤسسات الأميركية والمجتمع الأميركي للناس في جميع أنحاء العالم. وقد تضاعف هذا النداء إلى حدّ كبير: من الصعب على أي شخص أن يقول إن المؤسسات الديمقراطية الأميركية كانت تعمل بشكل جيد في السنوات الأخيرة أو أن أي دولة يجب أن تقلد القبلية السياسية في أميركا واختلال وظيفتها. فالسمة المميّزة للديمقراطية الناضجة هي القدرة على إجراء عمليات انتقال سلمية للسلطة بعد الانتخابات، وهو اختبار فشلت فيه الدولة بشكل مذهل في 6 كانون الثاني / يناير الفائت.

كانت أكبر كارثة سياسية جلبتها إدارة الرئيس جو بايدن خلال الأشهر السبعة التي قضاها في منصبه هي فشلها في التخطيط بشكل مناسب للانهايار السريع لأفغانستان. وبقدر ما كان ذلك غير لائق، فإنه لا يتحدث في نهاية المطاف عن حكمة القرار الأساسي بالانسحاب من أفغانستان، الذي قد يثبت في النهاية أنه القرار الصحيح. وقد جادل الرئيس بايدن بأنّ هذا الانسحاب كان ضروريًا من أجل التركيز على مواجهة التحديات الأكبر القادمة من روسيا والصين في المستقبل، وآمل بأن يكون جادًا في هذا الصدد. في السابق، لم ينجح باراك أوباما أبدًا في إحداث "إعادة التموضع" نحو آسيا لأنّ أميركا ظلّت تركّز على مكافحة التمرد في الشرق الأوسط. وتحتاج الإدارة الحالية إلى إعادة توزيع مواردها واهتمام صانعي سياستها بأماكن أخرى من أجل ردع المنافسين الجيوسياسيين والانخراط مع الحلفاء. ومن غير المرجّح أن تستعيد الولايات المتحدة مكانتها المهيمنة السابقة، ولا ينبغي لها أن تطمح إلى ذلك. ولعل ما يمكّنها أن تأمل فيه هو الحفاظ، مع البلدان ذات التفكير المماثل، على نظام عالمي صديق للقيم الديمقراطية. أما إذا كان بإمكانها القيام بذلك فلا يعتمد على الإجراءات قصيرة المدى في كابول، وإنما على استعادة الشعور بالهوية الوطنية والهدف في الوطن.

هنري كيسنجر

عن سبب فشل أميركا في أفغانستان²

يقول رجل الدولة الأميركي إنه لم يكن من الممكن تحويل الدولة إلى ديمقراطية حديثة لكن كان من الممكن للدبلوماسية الخلاقة والقوة أن تتغلبا على الإرهاب.

يثير استيلاء طالبان على أفغانستان القلق ويركّز الانتباه المباشر على إنقاذ عشرات الآلاف من الأميركيين والحلفاء والأفغان الذين تقطعت بهم السبل في جميع أنحاء البلاد، ويجب أن يكون إنقاذهم أولويتنا الملحة. لكن الشاغل الأساسي هو كيف وجدت أميركا نفسها تذهب للانسحاب في قرار اتخذ من دون الكثير من التحذير أو التشاور مع الحلفاء أو الأشخاص الأكثر انخراطاً بشكل مباشر على مدى 20 عاماً من التضحية؟ ولماذا تم تصوّر التحدي الأساسي في أفغانستان ثم تقديمه للجمهور كخيار بين السيطرة الكاملة على أفغانستان أو الانسحاب الكامل منه؟

توجد قضية أساسية تعترض جهودنا لمكافحة التمرد من فيتنام إلى العراق لحوالي جيل من الزمن. عندما تخاطر الولايات المتحدة بحياة جيشها، وتهتم بمكانتها وتُشرك دولاً أخرى، يجب أن تفعل ذلك على أساس مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والسياسية. استراتيجياً؛ لتوضيح الظروف التي نقاتل من أجلها، سياسياً؛ لتحديد الإطار الحاكم للحفاظ على النتيجة داخل الدولة المعنية ودولياً.

لقد مرّقت الولايات المتحدة نفسها في بذل الجهد لمكافحة التمرد بسبب عدم قدرتها على تحديد أهداف قابلة للتحقيق وربطها بطريقة مستدامة من خلال العملية السياسية الأميركية. لقد كانت الأهداف العسكرية مطلقة للغاية وغير قابلة للتحقيق، والأهداف السياسية مجردة ومرابحة للغاية. وأدى الفشل الحاصل في ربطها ببعضها البعض إلى توريث أميركا في صراعات بدون نقاط نهائية قابلة للتحديد ودفعها داخلياً إلى تبديد الهدف الموحد في مستنقع من الخلافات المحلية.

لقد دخلنا أفغانستان وسط دعم شعبي واسع رداً على هجوم القاعدة في أميركا الذي انطلق من أفغانستان الخاضعة لسيطرة طالبان، فتغلّبت الحملة العسكرية الأولية بفعالية كبيرة، وعاشت حركة طالبان بشكل أساسي في ملاذات باكستانية وأطلقت تمرداً في أفغانستان بمساعدة بعض السلطات الباكستانية.

ولكن بينما كانت طالبان تفرّ من البلاد، فقدنا التركيز الاستراتيجي. لقد أقنعنا أنفسنا أنه في نهاية المطاف لا يمكن منع إعادة إنشاء القواعد الإرهابية إلا من خلال تحويل أفغانستان إلى دولة حديثة ذات مؤسسات ديمقراطية وحكومة تحكم دستورياً. ومثل هذا المشروع لا يمكن أن يكون له جدول زمني قابل للتوافق مع العمليات السياسية الأميركية. ففي عام 2010، في مقال رأي كنت قد كتبتة رداً على زيادة عديد القوات الأميركية في أفغانستان، حذرتُ من عملية مطوّلة للغاية ومقتطعة، بحيث تحوّل حتى الأفغان غير الجهاديين ضد جهودنا بأكمله.

² Henry Kissinger, "Henry Kissinger on why America failed in Afghanistan", The Economist, August 25th 2021.

<https://www.economist.com/by-invitation/2021/08/25/henry-kissinger-on-why-america-failed-in-afghanistan>

وذلك لأن أفغانستان لم تكن يوماً دولة حديثة. ويفترض بناء الدولة إحساساً بالالتزام المشترك ومركزية السلطة. فالتربة الأفغانية الغنية بالكثير من العناصر تفتقر إلى هذه المكونات. إن بناء دولة ديمقراطية حديثة في أفغانستان تسري أوامر الحكومة فيها بشكل موحد في جميع أنحاء البلاد يقتضي إطاراً زمنياً يمتد لسنوات عدة، بل لعقود؛ وهذا يجري ضد الجوهر الجغرافي والعرقى الديني للبلد. لقد كانت انقسامات أفغانستان على وجه التحديد، وعدم إمكانية الوصول إليها وغياب السلطة المركزية هي التي جعلت منها قاعدة جذابة للشبكات الإرهابية في المقام الأول.

وعلى الرغم من أن وجود كيان أفغاني متميز قد يعود إلى القرن الثامن عشر، فإن الشعوب المكونة له قاومت المركزية بشدة دائماً. وقد استمر التوطيد السياسي - والعسكري بشكل خاص - في أفغانستان على أسس عرقية وعشائرية، في بنية إقطاعية أساساً حيث يكون سيطرة السلطة الحاسمون هم المنظمون لقوات الدفاع العشائرية. وعادة ما يتحد أمراء الحرب هؤلاء، الذين يكونون في صراع كامن مع بعضهم بعضاً، في تحالفات واسعة في المقام الأول عندما تسعى بعض القوى الخارجية - مثل الجيش البريطاني الذي غزا البلد عام 1839، والقوات المسلحة السوفياتية التي احتلت أفغانستان عام 1979 - إلى محاولة فرض المركزية والوحدة.

نتج كل من الانسحاب البريطاني المأساوي من كابول عام 1842، حين نجا أوروبي واحد فقط من الموت أو الأسر، والانسحاب السوفياتي الخطير من أفغانستان عام 1989، عن هذه التعبئة المؤقتة بين العشائر. والحجة المعاصرة بأن الشعب الأفغاني ليس على استعداد للقتال من أجل نفسه لا يدعمها التاريخ. لقد كانوا مقاتلين شرسين من أجل عشائريهم ومن أجل الحكم الذاتي القبلي.

ومع مرور الوقت اتخذت الحرب السمة اللامحدودة لحمات مكافحة التمرد السابقة التي ضعف فيها الدعم الداخلي الأميركي تدريجياً مع مرور الوقت. وتم تدمير قواعد طالبان بشكل أساسي. لكن بناء الدولة في بلد مرقتة الحرب استوعب قوات عسكرية كبيرة. يمكن احتواء طالبان ولكن لا يمكن القضاء عليها. وقد أدى إدخال أشكال غير مألوفة من الحوكمة إلى إضعاف الالتزام السياسي وزيادة الفساد المستشري مسبقاً.

وهكذا كررت أفغانستان الأنماط السابقة نفسها من عدم التوافق الأميركي المحلي. فما عرّفه الجانب المؤيد لمكافحة التمرد في النقاش بأنه تقدّم تعامل معه الجانب السياسي على أنه كارثة. واتجهت الجماعتان إلى التسبب بالشلل لبعضهما البعض خلال عهود الإدارات المتعاقبة لكلا الحزبين. ومن الأمثلة على ذلك قرار العام 2009 الذي جمع بين زيادة عديد القوات في أفغانستان والإعلان أن هذه القوات ستشرع في الانسحاب في غضون 18 شهراً. كان العنصر الذي أهمل هو تهيئة بديل يمكن تصوّره وتحقيقه، والذي يجمع بين أهداف قابلة للتحقيق. ربما كان من الممكن تقليص هدف مكافحة التمرد إلى احتواء طالبان بدلاً من تدميرها. وربما كان ينبغي أن يستكشف المسار السياسي الدبلوماسي أحد الجوانب الخاصة للواقع الأفغاني: أن جيران البلد - حتى عندما يكونون على خلاف مع بعضهم بعضاً، وأحياناً معنا - سيثشعرون بالتهديد العميق من تداعيات قدرة أفغانستان الإرهابية.

هل كان من الممكن تنسيق بعض الجهود المشتركة لمكافحة التمرد؟ من المؤكد أن الهند والصين وروسيا وباكستان غالبًا ما تكون لديها مصالح متباينة. وربما كان يمكن لدبلوماسية خلّاقة أن تخلص إلى الاتفاق على إجراءات مشتركة للتغلب على الإرهاب في أفغانستان. كانت هذه الاستراتيجية هي الطريقة التي دافعت بها بريطانيا عن المقاربات البرية إلى الهند عبر الشرق الأوسط لمدة قرن من دون إقامة قواعد دائمة، وإنما من خلال الحفاظ على استعداد دائم للدفاع عن مصالحها، جنبًا إلى جنب مع المؤيدين الإقليميين من أصحاب المصلحة.

لكن هذا البديل لم يتم استكشافه أبدًا. وبعد أن خاضا حملتهما الانتخابية على أساس مناهضة الحرب، أجرى الرئيسان دونالد ترامب وجو بايدن مفاوضات سلام مع طالبان التي كنا قد التزمنا باستئصالها وحثنا الحلفاء على المساعدة على ذلك قبل 20 عامًا. وتُوجت هذه المفاوضات الآن بما يرقى إلى انسحاب أميركي غير مشروط أجرته إدارة بايدن.

إن وصف تطوّر الأحداث لا يلغي القسوة، وفوق كل شيء، المباغنة التي تميّز بها قرار الانسحاب. لا تستطيع الولايات المتحدة أن تهرب من حقيقة كونها مكوّنًا رئيسيًا في النظام الدولي بالنظر إلى قدراتها وقيمتها التاريخية. ولا يمكنها أن تتجنّب ذلك بالانسحاب. سوف تظل كيفية مكافحة الإرهاب، والحدّ منه، والتغلب عليه، المعزّزة والمدعومة من البلدان المعترّاة بقيمتها وصاحبة التقنية الأكثر تطوّرًا، تحدّيًا عالميًا. ويجب أن تتم مقاومة الإرهاب بالمصالح الاستراتيجية الوطنية إلى جانب أي هيكل دولي يمكننا إنشاؤه من خلال دبلوماسية مناسبة.

يجب أن ندرك أن أي خطوة استراتيجية دراماتيكية لن تكون متاحة في المستقبل القريب لتعويض هذه الانتكاسة التي أوقعناها بأنفسنا عن طريق تقديم التزامات رسمية جديدة في مناطق أخرى، على سبيل المثال. سوف يكون من شأن أي اندفاع أميركي من هذا النوع أن يفاقم خيبة الأمل بين الحلفاء، ويشجّع الخصوم، ويزرع الارتباك بين المراقبين.

ما تزال إدارة بايدن في المراحل الأولى من عهدها. ويجب أن تتاح لها الفرصة لتطوير وإدامة استراتيجية شاملة متوافقة مع الضرورات المحلية والدولية. ولطالما كانت الديمقراطيات تتطوّر من ضمن الصراع بين الأطراف الداخلية وهي تحقق العظمة عبر المصالحات التي تجريها فيما بينها.